جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون الخاص

الحوكمة في ظل التجارة الإلكترونية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص القانون الخاص

من إعداد الطلبة
- بوعبوط أمال
- عمرون حسام

تحت إشراف الأستاذة
- إملول ريمة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ/ة/: سقلاب فريدة، أستاذ محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية---رئيسا/ة/

الأستاذة: إملول ريمة، أستاذة محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية ---مشرفة ومقررا

الأستاذ/ة/: زواوي لورية، أستاذ محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية----ممتحنا/ة/

السنة الجامعية: 2021-2022

﴿ وَقُل رَّبِّ أَدۡخِلۡنِي مُدۡخَلَ صِدۡقٖ وَأَخۡرِجۡنِي مُخۡرَجَ صِدۡقٖ وَٱجۡعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلۡطَٰنٗا نَّصِيرٗا ٨٠ ﴾

الإسراء: 80

شكر وتقدير

نشكر الله سبحانه وتعالى أولا ونحمده كثيرا على أن يسّر لنا أمرنا
في القيام بهذا العمل.
كما نتقدم بأسمى آيات الشكر والإمتنان والتقدير
إلى اللذين حملوا رسالة العلم والمعرفة
ولا يسعنا في هذا المقام إلّا أن نتوجه بالشكر الجزيل والإمتنان الكبير
إلى الأستاذة المشرفة "إملول ريمة" على تولّيها الإشراف على هذه المذكرة
وعلى كل ملاحظاتها القيّمة
وجزاها الله عن ذلك كل خير
كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بالشكر الخاص إلى الأساتذة الكرام بشكل عام
خاصة "تبري أرزقي" "عشاش حفيظة"
ويطيب لنا تقديم خالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول
فحص وتدقيق هذه المذكرة.
وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل وكل من ساعدنا على إتمامه،
وإلى كل من خصّنا بنصيحة أو دعاء.
نسأل الله أن يحفظهم وأن يجازيهم خيرًا.

- أمال، حسام -

الإهداء

إلى من لونت عمري بجمالها وحنانها، وعجز لساني

عن وصف جميلها، وسهرت وضحت براحتها حتى

تراني مرتاحة، وشملتني بعطفها ورعايتها،

إلى التي

بعثت في نفسي الصبر والتفاؤل والأمل للمضي قدما

"أمي الحبيبة حورية".

إلى الذي أفنى حياته جداً وكداً في تربيتي وتعليمي،

إلى من كان سندي الروحي ورافقني في مشواري **"أبي الحبيب عبد العزيز".**

إلى كل إخوتي "ليندة"، "حميمي"، "ليلي"، "سلاف"، "سامية"، "كهينة"

وإلى صديقتي التي لا طالما كانت سندي في مشواري الدراسي "صبرينة سعيداني"،

وكل من ساعدني وأمد لي يد العون في إنجاز مذكرتي.

- أمال -

الإهداء

مسافة ألف ميل، تبدأ بخطوة كان الوقت متعبا، وكان الأمل يراودني دائما

وأروع خُطواتي في هذه الحياة هذا العمل المتواضع والذي أهديه

إلى من حملتني وهنا ووضعتني

إلى من أفنت حياتها وشبابها من أجلي، إلى التي تحملت الكفاح والعناء من أجل أن

أَكون، وأدعو الله أن يبلغها مقاصدها

"أمي الغالية حادة".

إلى أغلى ما أخذ القدر مني، إلى روح أبي الزكية الطاهرة **"صالح".**

وإلى إخوتي الأعزاء "يوسف"، "يسمينة"، "زوبيدة"، "فرحات"، "بوبكر"،

"الحاسن".

إلى كل من ساعدني في لإنجاز مذكرتي خاصة

إلى وكل أساتذتي الذين رفقوني من الطور الإبتدائي إلى الجامعة،

وكل الأصدقاء بدون إستثناء.

- حسام -

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

أولا: باللغة العربية

ج.ر.ج.ج: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

ج: جزء.

د.ب.ن: دون بلد نشر.

د.س.ن: دون سنة نشر.

د.ط: دون طبعة.

ط: طبعة.

ص.ص: من الصفحة إلى الصفحة.

ص: صفحة.

ثانيا: باللغة الفرنسية

ADB : Banque africaine de développement
BIS: Banque des règlements internationaux
EDI : Electronic **D**ata **I**nterchange
EOCD: Organisation de développement et de coopération économiques
F.M.I: Fonds **M**onétaire **I**nternational
HTML : Hyper**T**ext **M**arkup **L**angage
HTTP: Hyper **T**ext **T**ransfer **P**rotocol Secure Internet protocol
IAS: Institut international des sciences de gestion
Ibid : Même **R**éférence **P**récédent **C**ite**.**
IOSCO: Organisation internationale des commissions et des valeurs mobilières
N° : Numéro.
Op-Cit : Ouvrage **P**récédemment **C**ite.
P : Page.
PP : de **P**age à la **P**age.
VRML : Virtual **R**eality **M**odeling **L**anguage

مقدمة

يعتبر مصطلح الحوكمة من أهم مفاهيم الإدارة الحديثة، وقد حظي هذا الموضوع بإهتمام دولي كبير في السنوات الأخيرة، خاصة بعد المشاكل التي عرفتها بعض الشركات الأمريكية كشركة "إنرون" التي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة عام 2001، وكذلك أزمة ورلدكوم الأمريكية للإتصالات سنة 2002[1]، مما دعا إلى ضرورة إيجاد قواعد ومعايير إدارية وقانونية تحكم أداء المؤسسات لتفادي تكرار مثل تلك الأزمات، والحفاظ على مصالح كل الأطراف، وقد بدأت مختلف الدول تدرك الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة في ترشيد واستغلال الطاقات والإمكانيات المتاحة.

أدت العديد من العوامل الموضوعية إلى طرح رؤى جديدة حول مفاهيم متعددة الأبعاد والمناهج ويعد مفهوم الحوكمة من بين المفاهيم الحديثة نسبيا، والتي برزت بصورة واضحة على الساحة السياسية مع بداية عقد الثمانينات، مع أن جذورها الفلسفية تعود إلى أبعد من ذلك بكثير مما يشير أن الحوكمة بشكل عام بمثابة مجموعة من المعايير التي تقود المؤسسات لتطبيق أفضل الممارسات الإدارية والمالية لتحقيق الفاعلية والكفاءة في النتائج على أسس من مبادئ الشفافية، والمساءلة، والمصداقية، والمشاركة، والعدالة وغيرها، بما يؤدي إلى تحقيق المؤسسة لمصلحتها العليا التي أنشئت من أجلها[2].

ويعد تعزيز الحوكمة ومحاربة الفساد عنصران مترابطان ببعضهما البعض، فالحوكمة أو الحكامة أو الحكم الراشد هي كلها مصطلحات يقصد بها ترشيد الحكم، ولقد إحتلت الحوكمة أولوية في السياسات المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية ويظهر ذلك من خلال تجسيد مبادئها في قانون مكافحة الفساد،[3] سعيا لتحقيق حكم يتميز بالشفافية والنزاهة والصرامة في التقييم والأداء سواء على

---

(1)– طلحة أحمد، أثر تطبيق الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 2012، ص04.

(2)– حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، ط.1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص11.

(3)– قانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج.ر.ج.ج عدد 14، صادر في 08 مارس 2006، المعدل ومتمم بالقانون رقم 22-08 مؤرخ في 05 ماي 2022 يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، ج.ر.ج.ج عدد 32، صادر في 14 ماي 2022.

المستوين الجيوسياسي أو المعلوماتي، والإهتمام بقواعد الحوكمة والإستجابة إلى الإجراءات بما يتناسب التحولات الجذرية التي يشهدها العالم.

حيث شهد العالم تطورات واسعة في كافة ميادين الحياة وقد نجم عنها ظهور تقنيات إتصال متطورة حولت العالم إلى قرية كونية صغيرة، تتلاشى فيه الحدود الجغرافية التقليدية، ولم يزل الكثيرون يحاولون رصد صداها في عديد المجالات ومن بينها التجارة، فظهر ما يسمى بالتجارة الإلكترونية، فصار رجال الأعمال يبيعون ويشترون من منازلهم دون الحاجة لإلتقاء المتعاقدين في مجلس واحد، وهذا ما سارع في عملية تطور هذا النوع من التجارة، وقد أصبحت التجارة الإلكترونية الآلية السائدة في عالم اليوم وفي كل الدول ومن بينها الجزائر التي أصدرت أول قانون ينظم المعاملات التجارية الإلكترونية وهو القانون رقم 18-15[4]، والقانون رقم 15-04[5] المتضمن بالتوقيع والتصريف الإلكتروني، وهو أول قانون جزائري تضمن التعاملات الإلكترونية الحديثة في القطاع المصرفي.

ساهمت التجارة الإلكترونية في جعل هذا العالم مجرد قرية صغيرة وسوقا واحدة تتعادل فيه الفرص الممنوحة لكل الشركات على إختلاف أحجامها لإقتحام الأسواق العالمية وترويج البضائع والسلع بكل سرعة وسهولة متخطين بذلك كل الحدود، أين يتوجب علينا تكييف حياتنا للتعامل مع جائحة كورونا (COVID-19) التي أثرت سلبا على الحياة الإقتصادية والتجارة التقليدية، حيث وجدت التجارة الإلكترونية ظالتها في هذه الأجواء الحذرة وأضحت هي الخيار الصحي الأمثل والأنسب لإبرام الصفقات بين المتعاقدين والوصول إلى رضا الجهات الفاعلة المتلقية للخدمة وكذلك الحال بالنسبة للزبائن الذين أصبح بمقدورهم إقتناء إحتياجاتهم بمجرد نقرة زر واحدة ودون الحاجة لمغادرة أماكنهم كما تعد الحوكمة الإلكترونية أحد الوسائل الحديثة للتسيير المنتهجة من قبل العديد من الدول، وقد لا ينحصر هدفها الرئيسي في ضمان أمن إنتقال المعلومات الإدارية فقط، وإنما هو

---

[4]– قانون رقم 18-05، مؤرخ في 10 ماي 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج.ر.ج.ج عدد 28، صادر في 16 ماي 2018.

[5]– قانون رقم 15-04 يتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، مؤرخ في 2015/02/01، ج ر ج ج، عدد 06 صادر في 2015/02/10.

تعزيز مشاركة المواطن في إتخاذ القرارات والمساهمة في تحسين جودة الخدمة العمومية، وهذا ما يخلق مناخا تسوده الثقة والإحترام بين الإدارة والمواطن تجسيدا للديمقراطية الإلكترونية.

وفي ظل هذه التطورات العالمية المتعددة، والتحولات في التجارة الدولية أضحي من الضروري تبنى مقتضيات الحوكمة في ظل التجارة الإلكترونية، أمام هذه التغيلارات والمعطيات المستجدة التي تدفعنا لطرح الإشكالية التالية:

ما مدي تكريس مبادئ ومقتضيات الحوكمة في ظل التجارة الإلكترونية؟

للإجابة على هذه الإشكالية، إعتمدنا على منهج إستقرائي يعتمد على وصف وتحليل مختلف النصوص القانونية الخاصة بأبجديات الحكامة وكذا تلك المتعلقة بالمنظومة القانونية المؤطرة للتجارة الإلكترونية.

أما ما يعلق بالإجابة عن مضمون الإشكالية المثارة فقد إعتمدنا خطة تناسبية من خلال تناول الإطار العام لحوكمة التجارة الإلكترونية **(الفصل الأول)**، ثم التطرق إلى حدود تكريس مقتضيات حوكمة التجارة الإلكترونية **(الفصل الثاني)**.

الفصل الأول

الحوكمة كنمط جديد في إطار التجارة الإلكترونية

يعود ظهور مفهوم الحوكمة إلى سنة 1989، إذ أن البنك الدولي أول من إستعمل هذا المصطلح ذلك خلال تقريره عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء بعنوان "إفريقيا جنوب الصحراء من الأزمة إلى النمو المستدام"[6]، وتفاوتت مفاهيم الحوكمة وتعددت الجهات التي تناولتها بالتحليل، وقد زاد الإهتمام بها منذ بادر البنك الدولي في نهاية الثمانيات من القرن الماضي[7]، بطرح الحوكمة وهو ترجمة للمصطلح الانجليزي (Good governance) كمفهوم وكنمط جديد يتجاوز حدود الحوكمة إلى إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

وقد ساهمت في بلورة مفهوم الحوكمة المنظمات الدولية التي تدعم سياسات التنمية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، وكذلك العديد من المنظمات الدولية والإقليمة، ومؤخرا شبكة المساءلة الإجتماعية في العالم العربي لنمو الإهتمام بالجوانب المؤسسية في المجال الإقتصادي التنموي[8].

وعلى هذا الأساس سوف سنتطرق إلى الإطار العام لحوكمة التجارة الإلكترونية **(المبحث الأول)**، وأين ظهرت مجموعة من الآليات لحوكمة التجارة الإلكترونية **(المبحث الثاني)**.

---

(6)– لحبيب نبيلة، "نحو تفعيل دور المجتمع المدني في إرساء الحكم الراشد في الجزائر في ضوء الإصلاحات السياسية 2011–2016"، **مجلة الحقوق والحريات**، العدد 6، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص190.

(7)– إبرداشة فريد، الحكم الراشد في الجزائر في ظل الأحزاب والتعددية الحزبية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص التنظيم السياسي والاداري كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2004، ص03.

(8)– الكيدي زهير عبد الكريم، الحكمانية قضايا وتطبيقات، ط.1، المنظمة العربية للنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص.ص19–23.

المبحث الأول

الإطار العام لحوكمة التجارة الإلكترونية

قبل التطرق إلى إعطاء مفهوم للحوكمة الإلكترونية وجب علينا أولا تحديد مفهوم الحوكمة، فتعرفها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) أنها: "**ممارسة السلطة السياسية والإقتصادية والإدارية في إطار شؤون بلد ما**"[9]، وتشمل تعبير المواطنين عن مصالحهم وحصولهم عن حقوقهم وواجباتهم، أين تعرض العالم في الآونة الأخيرة إلى عدة تغيرات في جميع المجالات، وهذا ما أدى إلى ظهور مصطلحات جديدة وقع الجدل في تفصيل مفاهيمها إذ نجد منها مبدأ الحوكمة الإلكترونية الذي شاع إستخدامها بشكل واسع في بداية عقد التسعينات، كما تلقت الحوكمة إقبالا كبيرا في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي وذلك بهدف طموحات المواطنين بتوفير التنمية وإستدامتها، وكذلك نتيجة للتحديات العالمية والإقليمية من جانب والتحديات المحلية من الجانب الآخر.

يستلزم من خلال ما سبق ضرورة التطرق إلى مفهوم حوكمة التجارة الإلكترونية **(المطلب الأول)**، وأهم المبادئ والخصائص التي تميزها **(المطلب الثاني)**.

المطب الأول

مفهوم حوكمة التجارة الإلكترونية

تحتل حوكمة التجارة الإلكترونية مكانة بارزة في عالمنا المعاصر، لذلك تعتبر معيارا أساسيا لتصنيف الأنظمة السياسية للدولة وشرط أساسي لدفع عجلة التنمية، ولهذا سنقوم بالإشارة إلى مقصود الحوكمة الرشيدة في ظل التجارة الإلكترونية **(الفرع الأول)**، وتعريف حوكمة التجارة الإكترونية **(الفرع الثاني)**، وتحديد أبعادها **(الفرع الثالث)**.

---

[9]– زكي إيمان عبد المحسن، الحوكمة الإلكترونية، مدخل إداري متكامل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009 ص52.

الفرع الأول

المقصود بالحوكمة الرشيدة في إطار التجارة الإلكترونية

وجدت العديد من المحاولات والإجتهادات فيما يخص صياغة تعريف للحكم الرشيد، ومرد

ذلك إختلاف الميادين وتباين المنطلقات السياسية، الإقتصادية، والاجتماعية...، إلا أن الحكم الراشد من خلال المعنى اللغوي يؤكد على معاني الإستقامة والعلم وحسن التقدير، أما المعنى الإصطلاحي للحكم (Gouvernance)[10]، فإنه مصطلح قديم يشير إلى مجموعة العمليات المرتبطة بإتخاذ القرار ووضعه موضع التنفيذ كما يعني أيضا ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده وتطوره الإقتصادي والإجتماعي، ومعنى الراشد (Good) وهو الصالح، والجيد، أين ظهر مفهوم الحكم الراشد في القرن الثامن عشر، وتم تداوله لمصطلح قانون في أواخر القرن التاسع عشر1878، ولم يستعمل في المجال التنموي إلا مع نهاية الثمانيات حيث أستعمل أول مرة من طرف البنك الدولي[11]، وتم تعريفه من قبل البنك الدولي عام 1992 على أنه "**الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الإقتصادية والإجتماعية بغية تحقيق التنمية**"[12].

فمدلول الحوكمة عرف شيوعا في الأوساط الإقتصادية والخطابات السياسية المختلفة، إلّا أنّه لم يلق رواجًا في التداول القانوني، بالرَّغم من أن الرشادة القانونية هي التي تتحكم في مسار المجالات الأخرى[13]، وفي سنة 2006 ظهر مصطلح الحكم الراشد لأول مرة في التشريع الجزائري في القانون رقم 06-06[14] المتضمن القانون التوجيهي للمدنية، في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة المادة 02 حيث تنص على: "**الحكم الراشد بموجبه تكون الإدارة مهتمة بإنشغالات المواطن**

---

[10]– حسن كريم، المرجع السابق، ص95.

[11]– دوبابي نظيرة، الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص142.

[12]– فرج شعبان، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق الحكومي"، **مجلة المعارف**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2011، ص58.

[13]– تبري أرزقي، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وسياسة الحوكمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص الهيئات العمومية والحوكمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013، ص50.

[14]- قانون 06-06، مؤرخ في 20 فبراير سنة 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة ج.ر، عدد 15، صادر بتاريخ 12 مارس سنة 2006.

وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية"[15]، وقد تطرقت إليه المادة 11 من نفس القانون، وذلك بالنص على أن مجال التسيير يهدف إلى ترقية الحكم الراشد عن طريق:

- تطوير أنماط التسيير العقلاني بإستعمال الوسائل والأساليب الحديثة.
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها.
- تأكيد مسؤولية السلطات العمومية.
- دعم التعاون بين المدن.

أشار المشرع الجزائري أيضا في القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية[16] في المادة 11 منه، إلى تجسيد الحكم الراشد من خلال إعتبار البلدية، هي الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي[17]، ومن تحليلنا جيدا لتعريف المشرع الجزائري للحوكمة الراشدة نجد فيه معيارين حيث يتضمن مؤشر السلوك بحيث تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن ويتضمن مؤشر التسيير أيضا في إشارته "**للعمل في إطار الشفافية**".

ومن خلاله فإنّ الحكم الراشد في المؤسسة هو "العلاقة بين الإطارات العليا، المدراء، المستثمرين، الأشخاص والمؤسسات التي تستثمر رؤوس أموالها للحصول على عائد الإستثمارات، وهدفه أن مجلس الإدارة يقبل مسؤولية الأهداف المتبعة وطرف المؤسسات وأن الشركة في حد ذاتها ويجب أن تتطابق أهدافها مع التشريع والقوانين سارية المفعول.

إختلف المحللين الإقتصاديين والقانونيين حول تحديد مفهوم الحوكمة ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والإقتصادية والمالية والإجتماعية للشركات، وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والإقتصاد بأكمله، وبالتالي يمكن القول أن الحوكمة هي إيجاد وتنظيم التطبيقات

---

[15]– المادة 02 من القانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 فيفري 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدنية، ج.ر.ج.ج عدد 15 مؤرخ في 12 مارس 2006.

[16]– قانون رقم 06-06 مؤرخ في 22 جوان 2011، يتعلق بالبلدية، ج.ر.ج.ج، عدد37 صادر في 03 جويلية2011.

[17]– سرباح محمد، لعروق محمد الهادي، "تطور وتقييم الحكم الراشد، في الجزائر 2019"، المتوف على الموقع: https://www.asjp.cerst، تم الإطلاع عليه بتاريخ 01 مارس 2022، على الساعة 10:20،

والممارسات السلمية للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وغيرها[18]، ومع ذلك سنحاول تقديم أهم التعاريف لبعض من الهيئات والمؤسسات الدولية **(أولا)**، والتعريفات التي قدمها أهم المفكرون الأكاديميون **(ثانيا)**.

أولا: التعريفات التي قدمتها المؤسسات الدولية

1. تعريف البنك الدولي

إن الحكم الرشيد مرادف للتسيير الإقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الإنتقادات الخاصة الموجهة للدول والمؤسسات، والتي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية، أي من الأعلى نحو الأسفل والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي، لذا لابد من الربط بين الحكم الرشيد والتنمية التشاركية وحقوق الإنسان والديمقراطية، إضافة إلى سن مجموعة من القوانين لتسيير القطاع العام ومحاربة الرشوة وتخفيض النفقات الفائضة[19].

فالحكم الراشد هو الكفيل بإدامة البيئة الداعمة للتنمية، فهو يراهن في تقديم مساعدته للدول النامية على حد من الفقر وتحقيق النمو المستدام.

ومع بداية التسعينات قام خبراء البنك الدولي بتطوير المفهوم ليصبح أكثر دقة، فعرفه من خلال الدراسة التي أجراها عام 1992 عن أسلوب الحكم والتنمية بأنه: "أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدول من أجل التنمية"، إذا فالحكم الراشد في نظر البنك الدولي يتطابق مع فكرة تطوير الإدارة، خاصة بعد خبراته التنموية في العالم الثالث.

2. تعريف المشاركين في المؤتمر الإقتصادي الوطني

[18]– أبو العصا نرمين، حوكمة الشركات سبيل للتقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر، 2007، ص156.

[19]– محمد سعدي، متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص14.

يكمن الحكم الراشد من خلال التسيير الجيد للموارد في المجتمع سواء كانت مالية أو بشرية أو مادية، فهي حركة تشاركية تسمح بالتسيير الدقيق للأملاك العامة، وخلق الثروة ولا يتم تطبيقه في الدولة فقط وإنما على المجتمع ككل ومختلف الفاعلين الإجتماعيين، وهو لا يرتبط فقط بمشاكل الفساد والإنحراف، وإنما يمتد إلى جميع مظاهر الحياة الإجتماعية والسلوكيات، التربية، التكوين، الهياكل والتنظيم.

3. تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحوكمة (P.N.U.D)

حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فالحوكمة "ما هي إلا حالة تعكس تقدم الإدارة وتطويرها من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق المشاريع المرجوة بكل شفافية وتحمل المسؤوليات أمام الأفراد، وحسب وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإنّ مدلول الحوكمة يتسم بالتطور والتجاوب مع تطلعات الشعوب، مؤكدا بذلك أن الأولويات السياسية والإجتماعية والإقتصادية ترتكز على إجماع واسع من المجتمع[20].

ثانيا: التعريفات الأكاديمية ومن أهمها

والتي تقاطعت في الكثير من الأحيان مع التعريفات التي قدمتها الهيئات الدولية[21].

1. تعريف كوفي عنان (KOFI ANNAN)

عرف الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان الحوكمة "العامل الأهم الذي يمكن من محاربة الفقر وتعزيز التنمية، كما أنه وسيلة ناجحة لتحقيق الشفافية في تسيير الشؤون العامة"، مخاطبا بذلك دول الجنوب لهشاشة انظمتها السياسية، فالحوكمة تسعى لتكريس دولة القانون والمؤسسات التي تقوم على أساس المشاركة الفاعلة لكل أطياف المجتمع من مؤسسات رسمية أو غير رسمية وكذلك منظمات المجتمع المدني.

2. تعريف ماركو رنجيون وثيبولت (Marco Rangeon Ethiebault)

---

[20]– LAKHLEF Brahim, La bonne governance, Dar EL Khaldoune, Alger, 2006, PP18-19.

[21]– عثمان فوزية، دور الحكم الراشد في ترقية حقوق الإنسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص القانون العام، كلية الحقوق، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص21.

يُعد الحكم الراشد هو الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها، ويكون للأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والتجمعات الخاصة بالمواطنين أو الأشكال الأخرى من الأعوان المساهمة في تشكيل السياسة[22].

الفرع الثاني

تعريف الحوكمة التجارة الإلكترونية

لقد عرّف الأستاذ "**ويليامسون**" الحوكمة أنها "**ممارسة تقويم فعالية بدائل طرق التنظيم**"، والهدف من ذلك هو الحصول على ترتيب جديد من خلال آليات الحكم[23]، كما عرّفت أيضا من قبل العديد من المنظمات الدولية ونذكر منها البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، بنك التنمية الافريقي، المعهد الدولي للعلوم الإدارية.

أولا: تعريف الحوكمة وفقا للبنك الدولي (B.M)

ربط البنك الدولي بين الإدارة الرشيدة لموارد الدولة وديمقراطية الحكم وذلك بإحترام حقوق الإنسان، ووجود حكومات منتخبة وقدرة الحكومة على تخطيط وتنفيذ السياسات المناسبة، وبالتالي فإنّ تعزيز الحكم الجيد هو المقابل الطبيعي للحصول على مساعدات التنمية أو الإستثمارات من وكالات الإقراض[24].

---

[22]– محمد سعدي، المرجع السابق، ص.ص14–15.

[23]– مومني إسماعيل، عويسي أمين، حوكمة الوقف وعلاقتها بتطوير المؤسسات الوقفية (دراسة تطبيقية وفق منهج النظم الخبيرة)، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 2018، ص18.

[24]– بن حسين سليمة، "الحوكمة دراسة في المفهوم، كلية العلوم القانونية والسياسية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 10، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2015، ص20.

ثانيا: تعريف الحوكمة وفقا لصندوق النقد الدولي (F.M.I)

هي الطريقة التي بواسطتها تسير السلطة الموارد الإقتصادية والإجتماعية لمنظمة ما، لخدمة التنمية وذلك بإستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق مكاسبها[25].

ثالثا: تعريف الحوكمة وفقا لمنظمة التنمية والتعاون الإقتصادي (O.E.C.D)

هي قيمة تضبط ممارسة السلطة السياسية بإتجاه تنموي، وهو الحكم الذي يوفر النزاهة والمساءلة بواسطة أفراد الشعب، ويضمن إحترام المصلحة العامة[26].

رابعا: تعريف الحوكمة وفقا لبنك التنمية الإفريقي (A.D.B)

هي عملية تشير إلى الطريقة التي تمارس بها السلطة إدارة شؤون الدولة.

خامسا: تعريف الحوكمة وفقا للمعهد الدولي للعلوم الإدارية (IAS)

هي العملية التي بواسطتها يمارس أعضاء المجتمع السلطة، وقدرته على التأثير في السياسات والقرارات التي تهم الحياة العامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية[27].

الشيء الملاحظ من هذه التعاريف أن الحوكمة هي التسيير الحسن للإدارة العامة من أجل خلق بيئة خالية من الفساد وتحقيق المصلحة والنفع العام، والأساس الذي تعمل من خلاله حوكمة التجارة الإلكترونية هو إستعمال "شبكة الإنترنت" التي تمكن أساليب العمل وتتماشى مع التقنيات والعناصر الأخرى وإعادة بناء وملائمة التعليمات، فحوكمة التجارة الإلكترونية تعد تعبيرا إيجابيا كبيرا في مجال أداء الوظائف وتحولاً إستراتيجيا في منح خدمات المؤسسات وتحويلها للمستفيدين وبناء

---

[25]– بن الدين فتيحة، دور الهيئات الدولية في إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وإقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بولعي، الشلف، 2012، ص04.

[26]– المرجع نفسه، ص03.

[27]– قبيل نبيل، إمكانية تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من خلال تفعيل الحوكمة كآلية للحدّ من الفساد المالي والاداري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2018، ص.ص68–69.

أساليب متقدمة لمشاركتهم في تطوير المهام والرقابة على الأداء، مما دفع بالمؤسسات إلى تعديل جوهري في هيكلها وآليات عملها.

حوكمة التجارة الإلكترونية عبارة عن مرحلة متقدمة من مراحل تطبيق الحوكمة الإلكترونية ولا يمكن تطبيقها إبتداءً لما تحتاجه من تهيئة في المستويات الثلاث السياسي، الاقتصادي، الإجتماعي، كما تمثل حوكمة التجارة الإلكترونية بروتوكول إتصال ثنائي للإتجاهات تسعى إلى الوصول إلى رضا الجهات الفاعلة المتلقية للخدمة[28].

تقوم حوكمة التجارة الإلكترونية بالتأكد من مدى الإلتزام بتطبيق الأشكال المختلفة للعقود بين كافة الأطراف المعنية في الشركة، وتعد في تنظيم العلاقات التعاقدية بين هؤلاء الأطراف وكذلك لضمان حقوقهما، وتقضي على كل المعوقات وتنفيذ التعاقدات التي يمكن أن تنجح عن الممارسة السلبية التي تنتهك صبغ العقود المبرمة أو القوانين والقرارات والنظم الأساسية للمنظمة[29].

تعتبر حوكمة التجارية الإلكترونية واحدة من التعابير الحديثة، التي دخلت إلى حياتنا اليومية حتى أنها أصبحت تستخدم في العديد من الأنشطة الحياتية والتي ترتبط بصورة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، ضف إلى ذلك أنها تعبير يمكن تقسيمه إلى مقطعين، الأول هو "**التجارة**" من خلاله يتم تداول السلع والخدمات بين الحكومات والمؤسسات، أما المقطع الثاني "**الإلكترونية**" فهو يقصد به أداء النشاط[30].

بالتالي نمط الحكم يستخدم كافة الأنظمة الإلكترونية لتنظيم العلاقات المتشابكة بين الكيانات التنظيمية الرسمية وغير الرسمية بما يدعم صيانة السياسات وآليات تنفيذها، لتحقيق الدمقراطية

---

[28]– محمود الفدوة، الحوكمة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، عمان، جمعية المحاسبين القانونيين، المؤتمر العلمي المهني الخامس، الأردن، 2003، ص57.

[29]– نزين أبو العطا، حوكمة الشركات، سبل التقدم مع إلغاء العضو على التجربة المصرية، إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارية الأمريكية، واشنطن، 2003، ص20.

[30]– عشور عبد الكريم الكايد، (الحكمانية قضايا وتطبيقات)، منظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص91.

وحماية حقوق المواطنين والحفاظ على إستقلالية وزيادة الكفاءة في توزيع الخدمات الإلكترونية بما يحقق التنمية المستدامة[31].

وهي أيضا مجموعة من القرارات التي تبين الإطار الذي يتم فيه تطوير المجتمع أساسه المعرفة بإستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال[32]، من خلال الأفعال والسلوكيات التي تندرج ضمنها المعلومات الإلكترونية للإدارة، أين تكون الشفافية والنجاعة في القاعدة الذهنية لخدمة المواطن[33].

الفرع الثالث

أبعاد حوكمة التجارة الإلكترونية

تستهدف الحوكمة الإلكترونية مجموعة من الأبعاد المختلفة والمترابطة فيما بينها التي تتمثل في البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية **(أولا)**، والبعد الإداري المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها **(ثانيا)**، والبعد الإقتصادي والإجتماعي المتعلق بطبيعة المجتمع المدني ومدى تأثيرها على المستوى المعيشي للمجتمع **(ثالثا)**، وبهذا ينطوي مفهوم الحوكمة الإلكترونية على أبعاد رئيسية وتتمثل فيما يلي:

أولا: البعد السياسي

البعد السياسي يعني طبيعة النظام السياسي وشرعية التمثيل، حيث يرتكز هذا البعد على قيم الديمقراطية الليبرالية وفلسفتها السياسية[34]، فلا يمكن تصور رشادة بدون منظومة تقوم على أساس الشرعية والتمثيل لأنهما يعبران عن الصلة بين الحاكم والمحكوم، أي بين الدولة والمجتمع المدني،

---

[31]– زكي إيمان عبد المحسن، المرجع السابق، ص92.

[32]– Plan directeur de la gouvernance électronique, www.fonction- publique, Lu, consulté le 07/03/2022, 11:30.

[33]– Cissi Brahima, élaboration d'une stratégie d'appui au développement de la gouvernance électronique au Burkina fasso, 2002, www.ntic. consulté, le 07/03/2022.

[34]– خيرة عبد العزيز، المرجع السابق، ص42.

وذلك يحقق التعاون في خدمة الصالح العام الذي يحقق مصالح الأفراد[35]، وتتمثل أهم مقوماته فيما يلي:

- الإعتراف بمجموعة من حريات وحقوق الإنسان كأساس المجتمع المدني.
- الإستناد على مبدأ الإنتخاب العام لعناصر السلطة التشريعية والتنفيذية كأساس التداول على السلطة.
- إقرار مبدأ سيادة القانون وإستقلال السلطة القضائية.

ويهدف البعد السياسي إلى دعم رشادة الإدارة المحلية، بإعطاء المواطنين أو ممثليهم المنتخبين وكذا المزيد من السلطات فيصنع القرار المحلي وزيادة المشاركة الشعبية في تحديد إحتياجاتهم[36].

نستنتج أن النظام السياسي للحوكمة الإلكترونية يتوقف على مشروعية النظام السياسي وفعاليته وتحقيق الدمقراطية السياسية.

ثانيا: البعد الإداري

البعد الإداري يعني كفاءة وفعالية الأجهزة فلا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة دون الإستقلال عن النفوذ السياسي ولا يمكن تصور مجتمع مدني دون إستقلالية ولا تستقيم السياسات الإقتصادية بغياب العناصر العشرة ويحتاج الأمر إلى درجة من التكامل إنطلاقا من إصلاح المجال الإداري وتطبيق تقنيات المعلومات والتكنلوجيا في إدارة العمليات داخل البلدان، ويشير الكثيرون إلى أن الحوكمة الإلكترونية هي المستقبل، حيث تسعى العديد من البلدان نحو تشكيل حوكمة خالية من الفساد، لذلك ينبغي أن يكون هناك نظام إستجابة تلقائي لدعم جوهر الحوكمة الإلكترونية[37].

ثالثا: البعد الاقتصادي والإجتماعي

---

[35]– وشاني شهناز، الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الادارة المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم، تخصص سياسة عامة وادارة محلية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص19.

[36]– باحمد بن صالح با علي وسعيد، المرجع السابق، ص.ص39–40.

[37]– محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة لنظم تطبيقها في مصر، بنك الإستثمار القومي، القاهرة، 2007، ص19.

البعد الإقتصادي لحوكمة التجارة الإلكترونية يعتبر أهم محاور وآليات الحكم كخطوة اساسية في النظام الديمقراطي[38]، وذو أهمية كبيرة لما له من علاقة بالسياسات العامة والتأثير على حياة السكان ونوعية الحياة والوفرة المادية وإرتباط ذلك بدور المجتمع المدني، وإستقلاليته بالتركيز على نمط إقتصاد السوق الحرة[39].

أما البعد الإجتماعي للحوكمة هو الذي يتعلق بطبيعة ونية المجتمع المدني الفعال والواعى وإستقلاله عن الدولة من جهة وطبيعة السياسات العامة في المجال الإقتصادي والإجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث نوعية الحياة[40]، والقدرة على إدارة واستيعاب مطالب ومصالح مختلف الفئات، والهدف الأساسي من كل هذا هو تحقيق رفاهية المجتمع[41].

نلاحظ أن حوكمة التجارة الإلكترونية تسعى إلى تطبيق مشروع الإدارة المحلية الذي يتطلب توفر الهيئات والتشكيلات الإدارية لتنفيذ المهام والوظائف التي حددت في مشروع اللامركزية لأن عملية التنمية المحلية بحاجة ماسة لتظافر جهود الشركاء في التنمية الإقتصادية وذلك من أجل التغلب على مشكلات البيروقراطية وتحقيق رشادة صنع القرارات، ولهذا فإصلاح وترشيد الإدارة يتوفر على تنمية الموارد البشرية، من خلال إستراتيجية جيدة تمكنها من تحقيق أهدافها، ومراعاة حجم التنظيمية وطبيعة البيئة المحيطة بها.

---

[38]– قبيل نبيل، المرجع السابق، ص75.

[39]– لحبيب بلية، المرجع السابق، ص20.

[40]– ورشاني شهناز، نفس المرجع، ص.ص20–21.

[41]– لحبيب بلية، المرجع السابق، ص.ص194–195.

الفرع الرابع

أهمية حوكمة التجارة الإكترونية

تعتبر الحوكمة من أهم العمليات الضرورية واللازمة للتأكد من حسن سير عمل الشركات وتأكيد الإفصاح وشفافية الإدارة فيها وذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق المنشآت لأهدافها بشكل قانوني وإقتصادي سليم بالإضافة إلى ما توفره من وسائل ضبط تعمل على زيادة الجودة وتطوير الأداء مما يساهم في الحفاظ على مصالح جميع الأطراف، وتعزيز الرقابة على كافة الأنشطة على النحو الذي يساهم في مكافحة الفساد بمختلف أشكاله[42].

تتمثل أهمية الحوكمة أيضا في محاربة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات، وتحقيق درجة عالية من النزاهة، والإستقلالية لكافة العاملين في المؤسسة إبتداء من مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين فيها، وتحقيق أكبر قدر من الفاعلية لمدققي الحسابات، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة، أو من المديرين التنفيذيين[43]، وبصفة عامة يمكن تقسيم هذه الأهمية بالنسبة لكل من المساهمين **(أولا)** والشركات **(ثانيا)**.

أولا: أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين

إنّ الإفصاح الكامل عن أداء المنشاة والوضع المالي والقرارات المتخذة من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الإستثمار في هذه المنشآت وتساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، وحق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء المنشاة في المستقبل.

---

[42]– قبيل نبيل، المرجع السابق، ص93.

[43]– وعد جميل الرواشدة، الحاكمية المؤسسية وأثرها في استقلالية مدقق الحسابات وأتعاب التدقيق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، تخصص القانون، جامعة الزرقاء، الأردن، 2014، ص13.

ثانيا: أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات

حيث تعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف المنشأة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف المنشاة التي تراعي مصلحة المساهمين، وتحظى المنشآت التي تطبق الحوكمة بزيادة ثقة المستثمرين لأن قواعد الحوكمة تضمن حماية حقوقهم وتمكن من رفع الكفاءة الإقتصادية للمنشأة من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري المنشاة ومجلس الإدارة والمساهمين[44].

أن مصطلح حوكمة الشركات لم يبدأ استخدامه إلا منذ عقدين ماضيين، وتحديدا فقد شهد عقد التسعينات تزايدا في الإهتمام بهذا المفهوم، حيث ذهب عدد من الآراء إلى التأكيد على العلاقة الوثيقة بين أهمية التطبيق السليم وتحقيق عدد من الأبعاد الإقتصادية والتنموية[45].

وقد تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لإتجاه كثير من الدول إلى النظم الإقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الإقتصادي، وقد أدى إتساع حجم تلك المشروعات إلى إنفصال الملكية عن الإدارة وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية فاتجهت إلى أسواق المال، وساعد على ذلك تحرير الأسواق المالية، فتزايدت إنتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق[46].

دفع إتساع حجم الشركات وإنفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية، ومن أبرزها دول جنوب شرق آسيا في

---

[44]– نصر علي، عبد الوهاب، وشحاته السيد شحاته مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، الإسكندرية، 2007، ص28–2.

[45]– نرمين نبيل أبو العطا، حوكمة الشركات والتمويل مع التطبيق على سوق المال بمصر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص.ص 4–6.

[46]– محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، ورقة بحثية، بنك الإستثمار القومي، يونيه، القاهرة، 2007، ص05

أواخر التسعينات، ثم أتت بعد ذلك الأزمات، ولعل من أبرزها أزمة شركتي "أنرون" و"ورلدكوم" في الولايات المتحدة في عام2001، وقد دفع ذلك العالم للإهتمام بالحوكمة[47].

المطلب الثاني

مبادئ وخصائص حوكمة التجارة الإلكترونية

من خلال المفاهيم المختلفة التي قدمت لحوكمة التجارة الإلكترونية والتي شملت جوانب عديدة ومتنوعة وذلك بتنوع وجهات النظر حول هذا المصطلح، إذ نجدها تتميز بمجموعة من المبادئ الأساسية **(الفرع الأول)**، والتي ترتكز على جملة من الخصائص **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

مبادئ حوكمة التجارة الإلكترونية

تتمثل هذه المبادئ العمود الأساسي لتطبيق حوكمة التجارة الإلكترونية الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، ويندرج تحت كل منها عدد من المبادئ التفصيلية التي تؤدي إلى تحقيق المبدأ الرئيسي، مبدأ ضمان وجود أساس فعال للحوكمة الإلكترونية **(أولا)**، مبدأ حماية المساهمين **(ثانيا)**، مبدأ مشاركة أصحاب المصالح **(ثالثا)**، مبدأ الإفصاح والشفافية **(رابعا)**، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة **(خامسا)**.

أولا: مبدأ ضمان وجود أساس فعال للحوكمة الإلكترونية

تكمن أهمية وجود إطار فعال للحوكمة الإلكترونية في تشجيع رفع مستوى الشفافية والكفاءة وتحديد المسؤوليات بوضوح عن طريق الإشراف والرقابة، وذلك بإلزام الجميع بتطبيق القانون ويتم ذلك من خلال تطوير هيكل الحكومة والشركات مع مراعات تأثيرها على الأداء، سواء كان ذلك على

[47]– إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشرات، درا الشروق، القاهرة، 2003، ص.ص36–37.

المستوى الجزئي أو الكلي، بالإضافة إلى تحقيق النزاهة والكفاءة بالأسواق[48]، ويتحقق هذا المبدأ من خلال التالي:

- يجب أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية لحوكمة التجارة الإلكترونية متوافقة مع أحكام القانون القابلة للتنفيذ.
- ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات وفق إختصاص تشريع ما، ومحدد بشكل يضمن خدمة المصالح العامة.
- أن يكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلا عن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وشفافة مع توفر الشرح التام.
- وضع إطار حوكمة التجارة الإلكترونية حيث يكون ذا تأثير على الأداء الإقتصادي الشامل ونزاهة السوق.

ثانيا: مبدأ حماية المساهمين

ويتمثل مبدأ حماية المساهمين في تأمين أساليب تسجيل ونقل وتحويل ملكية الأسهم، الحصول على المعلومات الملائمة عن الشركة، والمشاركة في قرارات البيع أو تعديل أصول الشركة بما في ذلك عمليات الإندماج أو إصدار الأسهم الجديدة[49]، حيث يجب حماية مساهمي الأقلية من إساءة الإستغلال من قبل أصحاب النسب الكبيرة، كما يجب ضمان معاملة متساوية لكافة المساهمين بما فيهم الأقلية والمساهمين الأجانب.

---

[48]– CIPE, OECD principles of corporat Governance, Paris, 2004, (www.cip.com), Date de cansultation, 15/02/2022.

[49]– محمد، أمال إبراهيم، "دور المراجعة الداخلية في دعم فعالية حوكمة الشركات"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، العدد 2، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2005، ص.ص343–345.

إن المعاملة المتساوية للمساهمين من أهم ضوابط الحوكمة بما في ذلك حقوق الأقليات وحقوق المساهمين الأجانب، كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة تعرض حقوقهم للمخاطر وذلك مع مراعاة ما يلي[50]:

- معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي، وعبر توفير التصويت المتساوي لهم داخل كل فئة، مع إخضاع التغيرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلبا على بعض فئات المساهمين لموافقتهم، ومراعاة حماية حقوق الأقلية من الممارسات الإستغلالية سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مع توفر آليات ووسائل تعويضية فعالة.
- حظر الإتجار والتداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية ومنع التداول من الداخلين في الشركة والتداول الشخص الصوري.
- يجب على أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح على تعاملاتهم من صفقات أو الأمور التي لها تأثير على الشركة سواءً بأسلوب مباشر أو غير مباشر.
- القيام بإلغاء جميع العوائق التي تعرقل عملية التصويت عبر الحدود، ويجب أن يتم الإدلاء بالأصوات عن طريق فرز أصوات أو مترشحين لهذا الغرض بطريقة يتم الإتفاق عليها مع المستفيدين من ملكية الأسهم[51].

ثالثا: مبدأ مشاركة أصحاب المصالح

يقصد بأصحاب المصلحة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين، ويجب أن يشجع إطار الحكومة التعاون من أجل خلق فرص عمل واستدامة المنشئات ويجب أن يتضمن إطار الحكومة الإعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يقرها القانون ويعمل أيضا على تشجيع التعاون بين

---

[50]– مركز المشروعات الدولية، مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، CIPE، القاهرة، 2004، المتوفرة على الموقع: www.cipe.com، تم الإطلاع عليها يوم: 3 مارس 2022، ص10.

[51]– حماد طارق عبد العال، إدارة المخاطر أفراد – إدارات – شركات، بنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص25.

المؤسسات وأصحاب المصالح في مجال خلق الثورة وفرص العمل وتحقيق الإستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة[52].

ويتعلق الأمر بأصحاب المصالح في هذا المقام كل الأطراف التي تتقاطع مصالحها مع بقاء وإستمرار الشركة (النقابة، الوصاية، الموردين، الزبائن)، كما يتضمن إطار الحوكمة بمشاركة أصحاب المصالح في آليات تحسين أداء الشركة، وتمكينهم الإطلاع على المعلومات المطلوبة[53].

ولتطبيق هذا المبدأ يجب مراعاة بعض الإيضاحات الفرعية[54]:

- إحترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو الناتجة عن اتفاقات متبادلة.
- حماية القانون لأصحاب المصالح وإتاحة الفرص للحصول على تعويض في حالة إنتهاك أي حق من حقوقهم.
- عند قيام أصحاب المصالح بالمشاركة في عملية الحوكمة ينبغي السماح لهم بالحصول على المعلومات ذات الصلة والقدر الكافي والمناسب.
- السماح بوضع آليات لتحفيز العاملين على تحسين الأداء مع وجود نظام للحوافز، أو تحفيزهم من خلال تملك الأسهم.

رابعا: مبدأ الإفصاح والشفافية

يشمل الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات في الشركة ويتم الإفصاح عن المعلومات بكل شفافية وبطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب[55].

---

[52]– خواصة شهرزاد، نظام حوكمة الشركات في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم، كلية العلوم التجارية والاقتصادية والتسيير، جامعة بن باديس، مستغانم، 2016، ص19.

[53]– جلاب محمد، حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم التجارية والاقتصادية والتسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010، ص65.

[54]– جون سوليفان وآخرون، حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرون، ترجمة سمير كريم، إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2003، ص150.

[55]– محمد حسن يوسف، محددات ومعايير الحوكمة، بنك الإستثمار الدولي، يونيو 2007، مقال متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.saaid.net/doat/hasn/hawkama.doc، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 3 مارس 2022، على الساعة 10:00.

ينبغي أن يكفل إطار القواعد المنظمة للحوكمة تحقيق الإفصاح السريع والتدقيق في الوقت المناسب لكافة المسائل من بينها الوضعية المالية والآداء، المالية الرقابية على الشركة، ويجب أن يكون الإفصاح شاملا ومتكاملا وألا يقتصر على المعلومات الجوهرية فقط، وإعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها والمراجعة المالية والغير المالية والقيام بالمراجعة السنوية لحسابات الشركة وذلك بهدف تقديم ضمان خارجي وموضوعي للمجالس والمساهمين.

وفي مجال الإفصاح والشفافية توصلت الدراسات في بعض الدول العربية إلى وجود تفاوت كبير في الإفصاح بين شركات المساهمة، بينما تلتزم بعض الشركات بمتطلبات الهيئات المعنية إلتزاما كبيرا، أما معظم الشركات الأخرى فإنّ إلتزامها بمتطلبات الإفصاح متفاوت بين الضعيف وشبه المعدوم وهذا راجع إلى عدم النص على العقوبات المفروضة في حالة عدم التنفيذ[56].

كما نذكر أيضا في هذا المبدأ ما يلي[57]:

- النتائج المالية ونتائج العمليات وملكية الأسهم وحقوق التصويت.
- إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقا للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي والإداري.
- يجب على المراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمسائلة والمحاسبة أمام المساهمين.
- وعليه يتضح أن مبدأ الإفصاح والشفافية ينطوي على عدة أمور أهمها: الإفصاح عن السياسات المتبعة، والقيام بالمراجعات الخارجية من قبل مراجع مستقل ومؤهل مع قابلية المسائلة وتوفير المعلومات للمساهمين والقيام بوضع منهج فعال لإطار الحوكمة.

خامسا: مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هم من يمثلون مجلس المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية

---

[56]– إحسان بن صالح المعتال، مدى إلتزام شركات المساهمة السعودية في الإفصاح عن بعض المتطلبات لائحة حوكمة الشركات، ورقة مقدمة لندوة السوق المالية السعودية، نظرة مستقبلية، جامعة الملك خالد، السعودية، 2007، ص2.

[57]– حماد طارق عبد العال، إدارة المخاطر أفراد – إدارات – شركات، بنوك، المرجع السابق، ص44.

للشركة والإدارة هي المسؤولة عن التسيير الفعلي للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة[58].

ويجب أن يتيح إطار أسلوب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة الخطوط الإرشادية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة لإدارة التنفيذ من قبل مجلس الإدارة وأن يتضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين[59].

يجب على أعضاء المجلس أن يطبق معايير أخلاقية عالية وأيضا أن يأخذ في الإعتبار مصالح وإهتمامات أصحاب المصالح الآخرين.

كما يجب على المجلس القيام بوظائف رئيسية معينة تتضمن إستعراض إستراتيجية الشركة وخطط الأعمال السنوية، ووضع أهداف الأداء، مراقبة التنفيذ وأداء الشركة مع الإشراف على المحروقات الرأسمالية الرئيسية وعمليات الإستحواذ، والإشراف على فعالية ممارسات حكومة الشركة وإجراء التغييرات إن لزم الأمر، مع ضمان الشفافية على عمليات ترشيح وإنتخاب مجلس الإدارة التي يجب أن تتم بشكل السعي، والإشراف على عمليات الإفصاح والإتصال.

وعندما يتم إنشاء لجان لمجلس الإدارة يجب عليه أن يحدد بشكل جيد أن يفصح عن صلاحياتها وتشكيلها وإجراءات عملها، كما يفترض أن تكون لدى الأعضاء القدرة على إلزام أنفسهم بطريقة فعالة من خلال إيتاح المجلس كافة المعلومات الصحيحة لهم في الوقت المناسب[60].

---

[58]– مزريق عاشور، معمري صورية، "حوكمة الشركات بين المفهوم الإداري وإمكانية التجسيد الفعلي"، **أعمال الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص06.

[59]– محسن أحمد الخضري، حوكمة الشركات، ط.1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص.ص 142–143.

[60]– محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، ط.2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص.ص 56–57.

الفرع الثاني

خصائص حوكمة التجارة الإلكترونية

من خلال المفاهيم والمبادئ المختلفة لحوكمة التجارة الإلكترونية التي شملت جوانب عديدة ومتنوعة حول هذا المصطلح، نجدها تتميز بجملة من الخصائص تتمثل في كل من الإنضباط **(أولا)** والإستقلالية **(ثانيا)**، المساءلة **(ثالثا)**، العدالة **(رابعا)**، المسؤولية **(خامسا)**، المسؤولية الإجتماعية **(سادسا)**.

أولا: الإنضباط

يتمثل الإنضباط في الإلتزام بالقوانين وإتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح الذي يكون بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني الذي يتعين على الأطراف التحلي به عند ممارسة الأعمال سواء في التعامل مع الزملاء أو غيرهم[61].

ثانيا: الإستقلالية

يقصد بالإستقلالية عدم وجود تأثيرات وضغوطات وأن يكون الموظف محايدًا وبعيدًا عن كافة التأثيرات الجانبية وتمتعه بالإستقلال الفكري في جميع أعماله، وإستقلالية عضو مجلس الشركة، بأن تربطه بشركة أو مدرائها علاقة تحول دون أداء عمله بشكل مطلوب، فالإستقلالية ينظر إليها، على أنها ضمانة للتأكد من قدرة الأعضاء المستقلين على القيام بدور الرقابة والمتابعة الإدارة التنفيذية، بما يحقق مصالح المساهمين[62].

---

[61]– حماد طارق عبد العال، "حوكمة الشركات"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية للطباع والنشر، الإسكندرية، 2005، ص9.

[62]– عبد الله عبد العزيز، مفهوم الاستقلالية في الحوكمة، 16 مارس2015، المتوفر على الموقع: https://www.alphabeta.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ 04 مارس 2022، على الساعة 22:10.

ثانيا: الشفافية

يقصد بالشفافية تقديم صورة حقيقية وواضحة لكل ما يحدث داخل وخارج الشركة مثل الإفصاح على أهدافها المالية ونشر قوائمها المالية والتقارير السنوية في الوقت المناسب، والقيام بتقديم الحسابات طبقا لمعايير المحاسبة العامة المقبولة دوليا[63].

بالتالي فإنّ الشفافية تعني ضرورة وضوح العلاقة مع الجمهور، فيما يخص إجراءات تقديم الخدمات، والإفصاح عن السياسات المتبعة[64]، ولكل فرد من العاملين والمستفيدين الحق في الوصول إلى البيانات والإطلاع على المعلومات وآليات صنع السياسات وإتخاذ القرارات ويرتبط هذا التعريف بين الشفافية والفساد من جهة وبين الشفافية وصنع السياسات العامة والقرارات من جهة اخرى[65].

أما في الجزائر فقد نظم المشرع الجزائري الشفافية في عدة قوانين من بينها المرسوم التنفيذي رقم 88-131 المنظم للعلاقات بين الإدارة والمواطن[66]، حيث أوجب مرسوم الإدارات إطلاع كافة المواطنين على التنظيمات والتدابير التي تسطرها، ويبقى في هذا الإطار أن تستعمل وتطور أي سند مناسب للنشر والإعلام، كما نص على إمكانية المواطن الإطلاع على الوثائق والمعلومات الإدارية[67].

بالإضافة إلى القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته[68]، الذي نظم مصطلح الشفافية في عدة مواد، كما نظم القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلديات[69] مبدأ الشفافية ودور تجسده في العديد في المواد من هذا القانون، بحيث نص على أن المجلس الشعبي البلدي يتخذ

---

(63)- براهمة كنزة، دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات (دراسة حالة مؤسسة الخروب ولاية قسنطينة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2014، ص10.

(64)- مصلح عبير، النزاهة والشفافية والمسائلة في مواجهة الفساد، ط.3، دار أمان، فلسطين، 2013، ص.ص49-50.

(65)- محمد بن محمد أحمد الحربي، درجة الالتزام بممارسة الشفافية الادارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود، **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، المجلد 1، العدد 6، جامعة الملك سعود، سعودية، 2012، ص.31.

(66)- مرسوم رقم 88-181 مؤرخ في 4 جويلية 1988، ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن، ج.ر.ج.ج، عدد 27، صادر في 06 جويلية 1988.

(67)- راجع المواد 08 و10 من المرسوم رقم 88-131، المرجع نفسه.

(68)- قانون رقم 06-01، مرجع سابق.

(69)- قانون رقم 11-10، مرجع سابق.

كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم، وأجاز لكل شخص الإطلاع على المستخرجات والمداولات، وفرض أن تكون الجلسات علنية مفتوحة لمواطنين البلدية[70]، وتجسيدا أيضا لمبدأ الشفافية فقد نظم القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية الشفافية[71] بحيث نص على أن جدول الأعمال دورات المجلس الشعبي الولائي يلصق عند مدخل قاعة المداولات لإعلام الجمهور وخاصة الإلكترونية منها[72]، وبالإضافة إلى قوانين أخرى نظمت في أحكامها مبدأ الشفافية.

ثالثا: المسائلة

تعد المسائلة من أهم الآليات التي تقوم عليها الحوكمة بعتبارها تجسد شفافية التسيير وتحمل المسؤوليات داخل المنظمة الإدارية، كما تعتبر من أبر المبادئ الدمقراطية ولها دور فعال في

مكافحة الفساد، والمسائلة تعتبر أيضا إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة التنفيذية، وهذا الآخر مسؤول أمام مساهميه ويقع على كليهما عبئ القيام بدوره وجعل المسؤولية فعالة، فمجالس الإدارة تحقيق هذا من خلال جودة المعلومات التي يتم تقديمها للمساهمين، في حين يقوم المساهمون بتفعيل مسؤوليتهم من خلال ممارسه مسؤولياتهم كملاك، أي إمكان تقييم وتقديم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية[73].

رابعا: العدالة

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات المعاملة المتساوية بين المساهمين أي العدالة بينهم أين يجب إحترام حقوق مختلف المجموعات وأصحاب المصلحة في الشركة، وكذلك إحترام المساهمين

---

[70]- راجع المواد 11، 14، 22، 26، 97، 98، من القانون رقم 11-10، المرجع السابق.

[71]- قانون رقم 16-07 مؤرخ في 21 فيفري 2012، يتعلق بالولاية، ج.ر.ج.ج، عدد 12، صادر في 29 فيفري 2012.

[72]- راجع المادة رقم 18 من القانون رقم 12-07، المرجع نفسه.

[73]- أفطوش براهيم، المسؤولية السياسية للحوكمة في إطار التعديل الدستوري ل 15 نوفمبر 2008، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، تخصص قانون تحولات الدولة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص.ص 119-120.

الأقلية في الأسهم من قبل الذين يملكون الأغلبية، ومن خلال المشاركة في الإجتماعات العامة والإدلاء بالأصوات والإعتراض عند الإساءة إلى حقوقهم[74].

خامسا: المسؤولية

يقصد بالمسؤولية وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة، أو توفير هياكل تنظيمية واضحة يحدد نقاط السلطة والصلاحية والمسؤولين الذين يتخذون القرارات إتجاه الشركة والمساهمين[75]، وفضلا عن وجود مجموعة من النظم كالنظام الداخلي للمؤسسة والرقابة الداخلية لها الذي يؤكد أن المؤسسة تعمل في ظل أنظمة وقوانين ولوائح تنظيمية وتتم مراجعتها بشكل دوري[76].

[74]– محمد البشير بن عمر، عبد الغني ددان، "حوكمة المؤسسات ودورها في تعيين أداء المؤسسة"، **مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية**، المجلد 1، العدد 7، كلية الاقتصاد، جامعه حمه لخضر، الوادي، 2014، ص30.

[75]– تواتي صارة، طوشان بديعة، حوكمة الشركات آلية لتعزيز منظومة النزاهة والشفافية لمحاربة الفساد المالي والإداري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم، تخصص قانون خاص، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2019، ص38.

[76]– محمد لمين علون، "مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"، **مجلة نور للدراسات الإقتصادية**، مجلد 05، عدد 08، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة علي لونيس، البليدة، 2019، ص50.

سادسا: المسؤولية الإجتماعية

يقصد بها النظر إلى الشركة كمواطن جيد ويجب على المؤسسة زيادة الوعي الإجتماعي من خلال تبين المسؤولية الإجتماعية[77]، وتعتبر بأنّها مجموعة من الآليات التي تملك قوة التأثير على الحدود التي يستعملها المسيرون عند إتخاذ القرارات، وذلك للحد من السلطة التقديرية لهم وعلى هذا الأساس يتضح أنها ترتكز على وضع الآليات اللازمة، كما أنها تشرف على الرقابة الداخلية لأنظمة الشركة، وإدارتها بما يخدم مصالح المساهمين والشركاء[78].

[77]– بلعادي عمار، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، أعمال الملتقى الدولي حول: الحوكمة المحاسبية (رهانات، آفاق)، كلية الإقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، يومي 7و8 ديسمبر 2010، ص7.

[78]– عباس حميد التميمي، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، بحث متوفر على الموقع: https://www.nazaha.iq/search.web/muhasbe/2.doc، تم الإطلاع عليه يوم 7 مارس 2022، عمان، 2005، ص7.

المبحث الثاني

آليات حوكمة التجارة الإلكترونية

تعتبر آليات الحوكمة من أهم أحد الوسائل التي تهدف إلى حماية حوكمة التجارة الإلكترونية وضمان إستقرارها وهي آليات تطبيق حوكمة التجارة الإلكترونية ومدى مساهمتها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية، ومن هنا سنتطرق إلى الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة التجارة الإلكترونية (**المطلب الأول**)، وكذا آليات تجسيد حوكمة التجارة الإلكترونية (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول

الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة التجارة الإلكترونية

إن الإلتزام بتطبيق الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة التجارة الإلكترونية يضمن لها الإعداد والإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذات جودة في تقاريرها المالية، وسنبين كل من الآليات الداخلية لحوكمة التجارة الإلكترونية (**الفرع الأول**)، والآليات الخارجية (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول

الآليات الداخلية لحوكمة التجارة الإلكترونية

ترتكز آليات حوكمة الشركات الداخلية بصفة أساسية على أنشطة وفعاليات الشركات، وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ويمكن تصنيف الآليات الداخلية إلى مجلس الإدارة (**أولا**)، التدقيق الداخلي (**ثانيا**)، الجمعية العامة (**ثالثا**)، لجنة المراجعة (**رابعا**).

أولا: مجلس الإدارة

يمثل مجلس الإدارة مجموعة من الأفراد المنتخبين الذين تكون مسؤولياتهم الرئيسية، العمل وفق مصالح المالكين، وذلك من خلال الرقابة على المديرين في المستوى التنفيذي الأعلى، ويعتبر مجلس الإدارة هو أحسن أداة داخلية لمراقبة سلوك الإدارة[79]، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوّم أدائها،

[79]– دودين أحمد يوسف، "أهمية الحوكمة المؤسسية في تعزيز الرقابة ومكافحة الفساد دراسة حالة شركة مصفاة –البترول الأردنية"، **المجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية**، المجلد 3، كجامعة الرزقاء الأهلية، الأردن، 2005، ص.ص68–70.

وبالتالي تعظيم قيمة الشركة، ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يأهلها للعمل لمصلحة الشركة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الإجتماعية بعين الإعتبار، كما يجب أن تملك السلطة[80].

ثانيا: التدقيق الداخلي

أكدتّ لجنة كادبيري على أهمية مسؤولية المدقق الداخلي في منع وإكتشاف الغش والتزوير من خلال فحص التقارير المالية، ولكي تحقق هذه الوظيفة أهدافها يجب أن تكون مستقلة، كما يعد التدقيق الداخلي نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى تحقيق أهداف الشركة عن طريق إيجاد منهج منضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة[81].

ثالثا: الجمعية العامة

تعتبر الجمعية العامة للمساهمين أعلى سلطة تعبّر عن الإدارة المشتركة للمساهمين، والوسيلة والآلية لتحقيق هذا التغيير، وهي جهاز يضم جميع المساهمين في الشركة، ومصدر سلطات التقارير، والتسيير، والتعيين، والعزل، والمصادقة على أعمال المحاسبة والإدارة بالشركة، ويتعين دورها من خلال الإختصاصات المسندة لها[82].

رابعا: لجنة المراجعة

عرفت لجنة المراجعة بأنّها مكّونة من ثلاث إلى خمسة مدراء غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية للإدارة المالية، وأهم أعمالها مراجعة القوائم المالية، التأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية والمحاسبة للشركة ونتائج المراجعة من قبل المُراجع الداخلي والخارجي، والتأكد على أهمية العلاقة بين لجنة المراجعة والمُراجع الداخلي والخارجي ودورها في تعزيز الرقابة على الشركة[83].

---

[80]– عباس حميد التميمي، المرجع السابق، ص7.

[81]– حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب)، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص53.

[82]– المرجع نفسه، ص54.

[83]– الرحيلي، سالمة، "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات حالة السعودية"، المؤتمر العربي الأول حول –التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2006، ص20.

بالتالي هي لجنة دائمة من مجلس الإدارة وتتكون من عدد لا يقل من ثلاث أعضاء، وتجتمع معظم لجان المراجعة على ربع سنة وهي عادة ما تكون موجودة في كل المنظمات والقطاعات، يجب أن تقوم لجنة المراجعة بتناول الأمور الفعلية حيث يكون لها دور فعال، وتقل القدرة اللجنة كلما قلت معرفة أعضائها بجوانب الرقابة والإجراءات المالية والمحاسبية والغش[84].

1. المراجعة الداخلية

لقد أوضحت بورصة نيويورك 2002 "**أن كل المؤسسات المسجلة بالبورصة لابد أن تكون بها وظيفة المراجعة الداخلية**".

وفي المملكة المتحدة نجد أن المراجعة الداخلية وإن كانت تلقى تشجيعا قويا الا انها ليست إلزامية رغم أن لجنة المراجعة مطلوبة ويحتاج المراجع الداخلي إلى علاقة قوية مع لجنة المراجعة[85].

2. المراجعة الخارجية

يسعى المراجع الخارجي إلى إختبار العمليات الأساسية التي تشكل القوائم المالية وتكون راعي محايد عن مدى عدالة القوائم المالية، في حين يسعى المراجع الداخلي إلى تقديم المشورة للإدارة كما أن كانت عملياتها رئيسية ذات نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وإن المراجع الداخلي يقوم باختبار الصفقات من تقييم وتحديد أي نقاط ضعف في النظم، وهذه النظم مهمة لضمان إزدهار المؤسسة، وإن المراجعة الداخلية تهتم أساسا بجمع نظم الرقابة التي تمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها[86].

3. إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر عملية ديناميكية تتم فيها إتخاذ كافة الخطوات المناسبة للتعرف على المخاطر المؤثرة على الأهداف والتعامل معها، وكذلك في مجال التوصل إلى منع الخطر، والعمل

---

[84]– ولطاس دنيا، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح والقوائم المالية دراسة حالة بنك (BADR) عين فكرون، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013، ص17.

[85]– المرجع نفسه، ص18.

[86]– طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب)، تطبيقات الحوكمة في المصارف، المرجع السابق، ص50–51.

على عدم تكرار تلك الأخطاء بدراسة أسباب حدوثها لتفاديها مستقبلا، كما تمتد إدارة الأخطار إلى تدابير الأموال للتعويض عن الخسائر التي تحدث حتى لا يتوقف عن العمل والإنتاج، وهناك العديد من مزايا إدارة المخاطر للمؤسسة والتي تشمل:

- تخطيط أعمال ومشروعات أكثر واقعية.
- ثقة أكبر في تحقيق أهداف الأعمال والمشروعات.
- تحسين السيطرة للتقليل من الخسارة، وتحسن السيطرة على تكليف المشروعات وإستغلالها.
- تنفيذ الأعمال في الوقت المناسب لتكون فعالة.
- إزدياد المرونة نتيجة لفهم كل الخيارات والمخاطر المرتبطة بها.
- تناقص المفاجآت المكلفة من خلال التخطيط الشفاف والفعالة لمواجهة الظروف.

4. مراحل إدارة المخاطر

تشمل إدارة المخاطر على ثلاثة مراحل أساسية وهي مرحلة التعرف على المخاطر **(أ)**، تقدير المخاطر **(ب)**، إدارة المخاطر **(ج)**.

أ. التعرف على المخاطر

تبدأ عملية إدارة المخاطر بطريقة أو أسلوب للتعرف على كل المخاطر التي تواجه مؤسسة ما، ينبغي التعرف على كل المخاطر وتسجيلها.

ب. تقدير المخاطر

بمعنى تقدير أهمية المخاطر التي تم التعرف عليها.

ج. إدارة المخاطر

يجب معرفة أيُ المخاطر مهمة وأيها أقل أهمية، حيث تتطلب العملية إعادة إستراتيجية الإدارة المخاطر العالية الإحتمال وعالية التأثير، ويتضمن ذلك التعامل مع كل المخاطر الرئيسية، وتوجيه الموارد التي هي في حاجة ماسة لها، والتي يتم التعرف عليها من خلال منهجية مقننة[87].

[87]– دنيا ولطاس، المرجع السابق، ص.ص19–20.

الفرع الثاني

الآليات الخارجية لحوكمة التجارة الإلكترونية

تتمثل آليات حوكمة التجارة الإلكترونية الخارجية بالرقابة والضغوط التي تمارسها كافة الأطراف على الشركة، سواء تعلق الأمر منافسة سوق المنتجات **(أولا)**، الإندماج والإكتساب **(ثانيا)**، التدقيق الخارجي **(ثالثا)** التشريعات والقوانين **(رابعا)**.

أولا: منافسة سوق المنتجات وسوق العمل الإداري

تعد منافسة سوق المنتجات والخدمات من خلال قيام الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح يجعلها تنافس بقوة في السوق.

ثانيا: الإندماجات والإكتساب

يعتبر الإندماج والإكتساب آلية مهمة ومن دونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، أما في الشركات المملوكة للدولة يجب أن تبقى الدولة بحاجة إلى أن تتأكد على عدم الإضرار بحقوقها كمالك للأسهم جراء القرارات المهمة التي تتخذها الإدارات[88].

[88]– John, K, Kedia, S, (2003), « Design of corporate governance, Rôle of ownership Structur », *Takeover, and Bank Debit*, available at : www.Icf.som.vale.edu/pdf

ثالثا: التدقيق الخارجي

يتمثل التدقيق الخارجي أحد الأركان المهمة في حوكمة الشركات، نتيجة لما يقوم به المدقق الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبة وذلك بإدلاء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الشركات، لذا فإنّ دور التدقيق الخارجي يعد جوهريا وفعالا في مجال حوكمة الشركات، لأنّه يحد من التعارض بين المساهمين وإدارة الشركة، كما يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، لذا تركز حوكمة الشركات على الإهتمام بإستقلالية التدقيق الخارجي، وإلزامه بمعايير التدقيق المحلية والدولية، وقواعد السلوك الاجتماعي، ومعايير رقابة الجودة، والإلتزام بالتغيير الإلزامي للعمل في الشركة الخاضعة للتدقيق لمدة لا تتجاوز ثلاثة إلى خمسة سنوات[89].

رابعا: التشريعات والقوانين

تتمثل في التشريعات والقوانين التي تؤثر على الفاعلين الأساسيين في عملية حوكمة الشركات وتفاعلهم من بعضهم البعض[90]، مثل وضع خطوط إتصال فعالة بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق، وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية[91].

المطلب الثاني

آليات تجسد حوكمة التجارة الإلكترونية

تتكامل آليات حوكمة التجارة الإلكترونية وفق المستويات المختلفة وبنية التجارة الإلكترونية، حيث سنتطرق إلى الآليات السياسية والقانونية لحوكمة التجارة الإلكترونية **(الفرع الأول)**، وآليات الإدارية المجتمعية لحوكمة التجارة الإلكترونية **(الفرع الثاني)**.

---

[89]– حسن، صالح، "تحليل وادارة المخاطر المصرفية الإلكترونية"، ط.1، دار الكتاب الحديث القاهرة، 2010، ص78.

[90]– عباس حميد التميمي، المرجع السابق، ص11.

[91]– Sarbanes, P, Oxley, M, "Sarbanes Oxley Act of 2002, A44, «*Congress, Washington », DC.*

الفرع الأول

الآليات السياسية والقانونية لحوكمة التجارة الإلكترونية

تتجسد الحوكمة السياسية في وجود إرادة سياسية لدى مختلف الدولة في إنخراط وإنتهاج مسعى التجارة الإلكترونية، من خلال تعزيز التصورات السياسية للتجارة في مجتمع المعرفة، وترجمتها في صورة ميدانية قوامها الحشد الحكومي لكل ما من شانه تقوية البنية التحتية للتجارة الإلكترونية، وقوام ذلك من الناحية السياسية تعزيز الشفافية والمسألة والحكم الصالح، قصد الإنتقال من الحوكمة التقليدية إلى الحوكمة الإلكترونية التي تتجسد أهدافها في تقديم الخدمات للمواطنين المحلين وحصولهم على الخدمة السريعة والغير المكلفة، وتمكين المواطنين من ممارسة الدمقراطية ومشاركتهم في جميع القضايا.

كما تعمل على زيادة كفاءة الوحدات المحلية مما يترتب عليها توفير الوقت وخفض الزمن اللازم لإنجاز المعاملات، وتحقيق الإتصال الفعال، التقليل من تعقيدات الإدارة، خلف بيئة عمل أفضل وذلك بإستخدام تقنيات المعلومات والإتصال في المؤسسات وتأسيس بنية تحتية للحوكمة الإلكترونية تساعد على العمل بكل يسر وسهولة[92]، والتفاعل وتحسين وجهة التواصل بين الحوكمة وجهات العمل الأخرى.

ترتبط الحوكمة السياسية بالحوكمة القانونية، بحيث لتكفي الإرادة السياسية لإنتهاج مسعى التجارة الإلكترونية من غير تأطير ذلك بمنظومة قانونية تكفل بموضوع المعاملات التجارية الإلكترونية في إطار التجارة الإلكترونية، ما يقتضي حوكمة صنع القاعدة القانونية المكيفة مع طبيعة هذه المعاملات تعزيز الرقابة الإلكترونية والتزام العمل بها وإتاحة طرق التفاوض والتحكم وعليه لابد من توفر قوانين ذات الصلة في أربعة مجلات قانونية لتعزيز التجارة الإلكترونية في قوانين المعاملات الالكترونية، وقوانين حماية المستهلك، وقوانين حماية الخصوصية والبينات، وقوانين مكافحة الجريمة الإلكترونية.

الفرع الثاني

[92]– أقاري سالم، عبدو الناصر حمزة، حوكمة مناخ التجارة الالكترونية، (دراسة في عوائق وآليات)، **مجلة مدارات السياسية**، المجلد 3 العدد 4، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاسي رباح، ورقلة، 2019، ص.ص43–44.

الآليات الإدارية المجتمعية لحوكمة التجارة الالكترونية

تقتضي حوكمة التجارة الإلكترونية تفعيل الآليات الإدارية والإنتقال من مفهوم الإدارة التقليدية إلى مفهوم إدارة المعرفة والتي تقتضي لتكوين العالي للإطارات المسيرة والمشرفة على حيثية التجارة الإلكترونية على مختلف التجهيزات والعمليات والتطبيق التي يقتضيها العمل وفقها، قصد تحقيق مفاهيم الرشاد في العمليات والتطبيقات في العمل، والعمل بأقل جهد وبأسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة وبالتالي تفعيل الجانب الإداري للتجارة الإلكترونية حيث يمكن أن يعود على هذا المسعى بعدة فوائد، تتمثل في القضاء على الفساد والبيروقراطية، وتنظيم عمليات الإنتاج والأداء الوظيفي والشفافية في التعاملات التجارية مع إلغاء ممارسات الوساطة والمحسوبية.

تقضي حوكمة التجارة الإلكترونية خلق مجتمع قادر على التعامل مع المعطيات الإلكترونية، وبالتالي لا بد من التكوين ورفع مستوى المنظومة المجتمعية لتمكين الأفراد من الإنتقال من النمط التقليدي إلى النمط التقني، وذلك من خلال تحفيز المواطنين لاستخدام الحوكمة الإلكترونية وبالتالي الإمكانيات والتقنية ومواكبة عصر المعلومات، وتسهيل وسرعة التواصل الإجتماعي من خلال التطبيقات الإلكترونية الكثيرة، كالبريد الإلكتروني وغيره، وتفعيل الأنشطة الإجتماعية المختلفة عن طريق إستخدام التطبيقات الإلكترونية الكثيرة[93].

[93]– أقاري سالم، عبدو الناصر حمزة، المرجع السابق، ص45.

الفصل الثاني

حدود تكريس مقتضيات الحوكمة في ظل التجارة الإلكترونية

إن التجارة الإلكترونية على غرار التجارة التقليدية لا يمكنها أن تتم في مناخ مضطرب بإعتبار أن التعاملات الإلكترونية تقتضي نوعا من التنظيم، والشفافية التي تسمح بالتعاملات بين البنية التحية بكل حركية ووضوح، وهذا يقتضي جملة من التحديات والصعوبات التي تجعل تعاملات التجارة الإلكترونية واضحة لدى مختلف فواعل الحوكمة، كما أكد مختصون في القطاع أنه يواجه عدة تحديات على رأسها الفساد.

ضف إلى ذلك القيود العامة الواردة على مقتضيات الحوكمة، لكن قبل التطرق هذه الصعوبات لابد من التعريج على بعض من المتطلبات الأساسية التي تواجه حوكمة التجارة الإلكترونية، والتي تعتبر أحد أبرز فوائد الحوكمة الإلكترونية أين تسرع إنجاز المهام.

حيث أتيحت الهواتف الذكية والخدمات عبر الإنترنت إمكانية النقل الفوري لكميات كبيرة من البيانات بجميع أنحاء العالم، الأمر الذي يستدعي تعزيز تكريس مبادئ الحوكمة في ظل التجارة الإلكترونية **(المبحث الأول)**، محدودية تكريس مقتضيات الحوكمة في ظل التجارة الإلكترونية **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول

تعزيز تكريس مبادئ الحوكمة في ظل التجارة الإلكترونية

نمت متطلبات التجارة الإلكترونية بشكل سريع وخاصة بعد إنتشار وباء كورونا (COVID-19) المستجد، وتغير مفهوم التجارة الالكترونية وأصبح السوق من خلال الإنترنت هو الخيار الأفضل وساعد على ذلك وجود الكثير من التقنيات الجديدة.

إن التجارة الإلكترونية شاهدت تطوراً كبيراً في الآونة الأخيرة نظراً ما يمر به العالم من ظروف طارئة، وتعتبر التجارة الإلكترونية عبارة عن إتمام عملية بيع وشراء عبر الأنترنت مما يوفر الوقت والمجهود وتوفر العديد من المنتجات بصورة سهلة وبأقل مجهود ويتم عرض المنتجات من خلال مواقع السوق الإلكترونية التي تضم الكثير من الدول.

ومن خلال ما سبق سنحاول تبيان مختلف متطلبات حوكمة التجارة الإلكترونية **(المطلب الأول)**، ومختلف إيجابياتها **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول

متطلبات حوكمة التجارة الإلكترونية

تعد الحوكمة الإلكترونية أحد الوسائل الحديثة للتسيير المنتهجة من قبل العديد من الدول، وقد لا ينحصر هدفها الرئيسي في ضمان أمن انتقال المعلومات الإدارية فقط، وإنما هو تعزيز مشاركة المواطن في إتخاذ القرارات والمساهمة في تحسين جودة الخدمة العمومية وهذا ما يخلق مناخا تسوده الثقة والإحترام بين الإدارة والمواطن تجسيداً للديمقراطية الإلكترونية ولكن تطبيق الحوكمة الإلكترونية مرهون بمجموعة من المتطلبات ينبغي توافرها.

ومن خلال ما تم ذكره سنتطرق إلى المتطلبات الأساسية لحوكمة التجارة الإلكترونية **(الفرع الأول)**، والمتطلبات الإحتياطية لها تطبيق **(الفرع الثاني)**، ومتطلبات المعاملات التجارية عن طريق الإتصال الإلكتروني **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول

متطلبات الأساسية للتجارة الإلكترونية

إثر التقدم المذهل في تقنية الإتصالات وفي عالم المعاملات التجارية والمدنية، فالتقدم العلمي ترتب عنه ظهور أجهزة جديدة تتيح إنتقال المعلومات بسهولة وسرعة، ولما كان النشاط التجاري يعتمد على كل ما يوفر له السرعة واليسر لإنجاز معاملاته إستغل هذه الوسائل الجديدة ولعل شبكة الأنترنت تمثل أهمها نظرا لما توفره من سرعة لإنتقال المعلومات بل أكثر من ذلك لغزارة المعلومات التي تحتويها.

ومن هنا سنتطرق إلى تعريف جهاز الحاسوب **(أولا)**، وشبكة الإتصال **(ثانيا)**، ومختلف المواقع الإلكترونية **(ثالثا)**، وأخيرا البرمجيات الخاصة بالتجارة الإلكترونية **(رابعا)**.

أولا: جهاز الحاسوب

يُعرّف جهاز الحاسوب أو الكمبيوتر بأنه أحد الأجهزة الإلكترونية التي تتواجد بأنواع وأحجام مختلفة، والتي تمتلك القدرة على تخزين البيانات ومعالجتها أو حتى إسترجاعها حيث تجمع بين ما تُعرف بالبرمجيات والمعدات مكونة معاً جهاز الحاسوب، ويقوم هذا الأخير بإجراء الحسابات والعمليات وتنفيذ التطبيقات المختلفة من خلال مجموعة من الأوامر التي تُعطى له من قِبل هذه البرمجيات أو المعدات.

وقد نَتج من خلال هذا التعريف أنه عبارة عن آلة حاسبة فائقة السرعة، فقد اقتصر عمل الحاسوب قديماً على حل العمليات الحسابية بسرعة كبيرة بالإضافة إلى قدرته على التعامل مع عمليات حسابية مُعقدة، قبل أن تتطور مهام الحاسوب لتشمل أنواعاً أُخرى من العمليات كإختيار وفرز ومقارنة ونقل المعلومات والكثير من العمليات المختلفة[94].

[94]– ضمراوي بانا، جهاز الحاسوب 2021، المتوفر على الموقع: https://www.mawdoo3.com، تم الإطلاع عليه يوم: 27 مارس 2022، على الساعة 12:30.

ويعتمد على الكمبيوتر في أداء الأعمال نظراً للخصائص التي يتمتع بها، فيمتاز بسرعة تنفيذ العمليات، الدقة في الأداء، الكفاءة في إدارة البيانات وبضخامة كمية الكلمات المعالجة، وأخيراً أنظمة التشغيل المتعددة[95].

ثانيا: شبكة الإتصال

نتج عن التطورات التي حصلت في تكنولوجيا الحاسوب والإتصالات ظهور الشبكات، وصار بإمكان نقل البيات إلى جميع أنحاء العالم لتراسلها ومشاركتها الرقمية والصوتية والصورية والفيديوية، ويمكن تعريفها بالنظام المترابط من الحواسيب، ومحطات طرفية، ووسائط إتصالات وأجهزة، لغرض تراسل البيات والمعلومات التي تحتاجها المنظمة لإنجاز أنشطتها وتحقيق أهدافها[96].

تُعرف الشبكات على أنها مجموعة من الحاسبات ترتبط مع بعضها البعض بخطوط إتصال بحيث يمكن لمستخدميها المشاركة في الموارد المتاحة ونقل المعلومات فيما بينهم، وتحتل الشبكات مكرزاً في تقنية الإدارة الحديثة فهي تساهم في رفع كفاءة وسرعة التشغيل ودعم صناعة القرار وذلك من خلال كفاءة وسرعة وسهولة نقل المعلومات والتشغيل الإقتصادي للأجهزة وذلك للمشاركة في إستخدامها والمشاركة في البرمجيات، والمشاركة في المعلومات، ونقل البيات[97].

كما تعرف الشبكة الحاسوبية على أنها مجموعة من الحواسيب المستقلة المرتبطة فيما بينها بشبكة تبادل معطيات لتبادل المعلومات والاشتراك في استعمال موارد المنظومة مثل الطابعات، ووسائط التخزين وغيرها[98].

---

[95]– حابت آمال، المرجع السابق، ص32.

[96]– سناء عبد الكريم الخناق، استخدام تكنولوجيا المعلومات في تمثيل المعرفة، دار القطوف للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص78.

[97]– محمد مضفي الكساسبة، تسويق المعلومات، ط.1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص69.

[98]– عبداوي هناء، المساهمة في تحديد دور تكنلوجيا المعلومات والإتصال في إكتساب المؤسسة ميزة تنافسية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص63.

بالتالي فهي بمثابة مجموعة من مراكز ومؤسسات المعلومات المتجانسة أو غير المتجانسة، تتفق فيما بينها على تشاطر المصادر مستخدمة في ذلك الحواسيب ووسائل الحديثة، لذا فهي مشروعات تعاونية توفر فرصا لكافة المشتركين فيها للحصول على المعلومات، بحيث تحتاج عادة إلى وجود إرتباط فيما بينها ووجود وسائل إلكترونية تسمح بحصول هذا التبادل الذي هو تركيب من الحواسيب وقواعد البيات ومنافذ وطرفيات يستخدمها المستفيدون، فهذا النظام الذي تشترك فيه، وتكنولوجيا شبكات الإتصالات نظام يتم تصميمه وبرمجته وإختياره بواسطة هيئة أو منظمة مشرفة على شبكة التعاون[99].

وفي الأخير يمكن القول أن الشبكة عبارة عن مجموعة من التجهيزات أو المعدات أو الأشياء الملموسة بصورة عامة، المرتبطة فيما بينها عن طريق قنوات اتصال، بحيث تسمح بمرور عناصر معينة فيما بينها حسب قواعد محددة.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

تشمل المواقع الإلكترونية كل من البريد الإلكتروني **(1)**، وبروتوكول نقل النص المتشعب **(2)**، ونظام تبادل البيانات الإلكترونية **(3)**.

1. البريد الإلكتروني (Email)

البريد الإلكتروني هو أقدم التطبيقات لشبكة الأنترنت وأوسعها إنتشاراً، والذي يعرَّف بواسطة عنوانه الإلكتروني الفريد، بحيث يشغل مساحة مخصصة ضمن وحدة تخزين القرص الصلب، وقد كان البريد الإلكتروني بالغ الأثر في تطوير التجارة الإلكترونية وبناء قواعدها، لقلة التكاليف وتسهيل المراسلات الدولية والسرعة المذهلة التي يوفرها للمراسلات التي تتم من خلاله والتي تكون حاسمة في عمليات العرض والطلب وبالتالي الربح أو الخسارة[100].

2. بروتوكول نقل النص المتشعب (HTTP)

---

[99]– سناء عبد الكريم الخناق، المرجع السابق، ص83.

[100]– ربحي مصطفى عليان، "البريد الإلكتروني"، **مجلة الأمن والحياة**، العدد 234، السنة الحادية والعشرون، جانفي–فيفري 2002، ص.ص66–67.

هو بروتوكول لنقل الموارد في الأنترنت، والطريق الرئيسي الأكثر إنتشاراً لنقل البيانات في الشبكة العنكبوتية العالمية بهدف بناء وإيجاد طريقة للنشر وإستقبال صفحات (HTML).

3. نظام تبادل البيانات الإلكترونية (EDI)

نظام التجارة الإلكترونية يتكون من مجموعة من العمليات والمعايير لتبادل البيانات والأعمال بين الشركات الكترونيا ويشمل كافة نماذج تبادل البيانات الالكترونية بما فيها النقل، شكل الوثيقة، تدقيق الرسائل، البرمجيات المستخدمة لتفسير الوثائق مثل: طلبات الشراء، دفع الفواتير، التعاملات المصرفية، عمليات البيع والشراء، وغير ذلك من المعاملات[101].

تعتبر الأنترنت الأكسترانت وهي الشبكة التي تربط شبكات الأنترانت الخاصة بالشركات والعملاء ومراكز الأبحاث الذين تجمعهم أعمال مشتركة[102]، من أهم أدوات التجارة الإلكترونية، وقد تزايد عدد مستخدمي هذه الشبكة بسرعة ملحوظة، وقد رافق زيادة عدد مستخدمي الأنترنت نموا نوعيا في المواقع العاملة على شبكة الأنترنت ولقد أضحى بناء المواقع المتعلقة بمختلف أنشطة التجارة الالكترونية أمرا سهلا من خلال التطور المذهل الذي ساير تطور إستخدام الأنترنت على مستوي الوسائط المتعددة والنشر الشبكي، ومنها تشمل لغات البرمجة، وبناء المواقع على الوايب، حيث ثم إستحداث مجموعة من اللغات والتطبيقات التقنيات الخاصة بهذا المجال مثل:

أ. برنامج (HTML)

لغة ترميز النص الفائق هي لغة ترميز تستخدم في إنشاء وتصميم صفحات ومواقع الويب وتعتبر هذه اللغة من أقدم اللغات وأوسعها إستخداما لتصميم صفحات الويب.

ب. برنامج (VRML)

---

(101)– بالنسبة لتعريفاتEDI وhttp وHTML وVRML، المتوفر على الموقع: http//AR.WIKIPIDIA.ORG/WIKI، تم الإطلاع عليه يوم 27 مارس 2022، على الساعة 18:05.

(102)– معمر حبيب، تعريف الأكسترانت، منتدى ستار تايمز، المتوفر على الموقع: https://www.startimes.com/?t=4145146، تم الإطلاع عليه يوم 27 مارس 2022، على الساعة 20:00.

لغة نمذجة الواقع والإفتراضي تهتم برسم ثلاثي الأبعاد على الأنترنت حيٌ بدون أنترنت وذلك لإستخدام التصفح بالحاسب الآلي.

ج. برنامج (JAVA)

تشمل عدداً من البرامج والمواصفات من قبل الشركة "صننايستمز"، والتي تشكل مع بعضها نظاما بتطوير ونشر برامج تطبيقية تعمل في بيئة متعددة المنصات[103].

رابعا: برمجيات خاصة بالتجارة الإلكترونية

تعتبر برمجيات خاصة بالتجارة الإلكترونية ذو أهمية قصوى لقواعد بيانات العملاء لما لها من أهمية في العملية الانتاجية والتسويقية وكذا كشف متطلبات السوق المرحلة الراهنة واللاحقة من خلال تتبع عمليات العملاء في التصفح أو الشراء، يسهل هذا الضبط سرعة الرجوع إليه أو تحديده من مكان واحد خاصة إذا كان العميل له عدة عمليات على عدة نطاقات، وتساهم قاعدة بيانات العملاء في استخدام معلومات الاتصال الخاصة بالعميل (البريد الإلكتروني مثلا)، في عمليات الترويج عن السلع والخدمات الجديدة[104].

الفرع الثاني

متطلبات الجزئية الحوكمة الإلكترونية

تعتبر الحوكمة الإلكترونية ظاهرة ذات أهمية وطنية ودولية تخص جميع الإدارات العمومية ووضعها حيز التنفيذ يحسن أنماط تسيير الإدارة والمواطنين[105]، **(أولا)**، والإهتمام بالجانب البشري **(ثانيا)**، وكذلك تأهيل الإطار القانوني **(ثالثا)**.

أولا: تحقيق التفاعل بين الأطراف

---

(103) بالنسبة لتعريفات HTML –JAVA–VRML، المتوفر على الموقع: http//AR.WIKIPIDIA.ORG/WIKI، تم الإطلاع عليهم يوم 27 مارس 2022، على الساعة 18:05.

(104)– سالم أقاري، حمزة عبد الناصر، المرجع السابق، ص41.

(105)–E.gouvernance les relations Etat-citoyens a l'heure du numérique panorama, enjeux et perspectives en Afrique, publication performances Management Consulting (PMC) Avril 2009.

الهدف من هذا التفاعل هو إشتراك المواطنين في بحث ومناقشة القضايا ذات الأهمية وإستطلاع آرائهم حول بدائل التعامل مع المشكلات العامة ويتحقق هذا من خلال:

1. الإعتماد على العلاقات العامة

فهي من معاملة المواطن وكسب رضاه في ظل الحوكمة الإلكترونية تتجسد هذه الفكرة إلكترونيا بإعطاء أهمية للرأي العام، وتعتبر أحد الإجراءات التصحيحية في حالة وجود إختلال في الثقة والمصداقية بفعل عوامل سوء التفاهم والمعلومات الصادرة من عمال الإدارة[106].

2. توسيع المشاركة الإلكترونية

يتحقق ذلك من خلال تشجيع مشاركة المواطن والمسائل المطروحة، وتجزئة المسائل المعقدة إلى مكونات سهلة الفهم على المواطنين والتأكد من المعلومات المنشورة في المواقع الإلكترونية.

3. تعزيز الدمقراطية الإلكترونية من خلال المحاسبة والمساءلة

يتحقق هذا بتوفر المعلومات الكافية عن أداء الإدارة العمومية ككل عبر الأنترنت والوسائل الإلكترونية المختلفة، ويظهر بنشر منتديات النقاش الإلكتروني الهادفة إلى توسيع دائرة المواطنين في إبداء رأيهم حول السياسات وتحقيق الرقابة التي تمس الصالح العام، إلى جانب نشر وتوثيق محاضر الجلسات عبر الإنترنت.

4. فتح مكتب أو مركز للمكالمات

تسمح هذه المراكز بزيادة التقرب من المواطن بمعالجة طلب بإستخدام البيانات المتوفرة، أو المساعدة للإجابة على كل إستفساراته وتزويده بالمعلومات التي يحتاجها.

---

[106]– إيمان عبد المحسن زكي، الحوكمة الإلكترونية، مدخل إداري متكامل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص92.

5. الثقة الإلكترونية

حيث يتحقق النجاح بمشاريع الحوكمة الإلكترونية يجب أن تحظى بالثقة، وقضية الثقة تشمل جانبين: الخصوصية أي حماية المعلومات الشخصية، والأمان أي حماية المواقع الحوكمية من الهجمات وسوء الإستخدام[107].

ثانيا: الإهتمام بالجانب البشري

يعتبر العنصر البشري المحرك الرئيسي لأي جهاز ويتم الإهتمام به من خلال تطوير وتدريب هذا العنصر، ولن يأتي ذلك إلا من خلال تنظيم دورات تكوينية وفقا للأساليب الحديثة، من خلال:

1. تفعيل نظام الأجور

وهو ما يساعد هذا في تحفيز العاملين وزيادة كفاءتهم وتنمية روح المبادرة والإبداع.

2. مواجهة مقاومة التغيير

تستدعي فكرة تبني هذا المفهوم التغيير في عدة مستويات (التنظيم، السلوكات، الثقافة)، مما يولد مقاومة من العاملين خوفا من المجهول، فيجب التعامل مع هذه الوضعية بإظهار الجوانب الإيجابية للتغيير وإشراك العاملين في هذا المشروع.

3. تحقيق العمل الجماعي الإلكتروني

هو مجموعة من الأفراد يتحاورون إلكترونيا أي تبادل المعلومات والبيانات بواسطة الحاسوب وإستخدام الشيكات وضرورة توحيد الوثائق المتعامل بها، وتتمثل وظائف العمل الجماعي الإلكتروني في الإهتمام بالرسائل الإلكترونية (كتابتها، إرسالها، إستقبالها، ترتيب الرسائل المستقبلة وحفظها وإعداد بيانات الإستلام وضمان السرية)، وذلك بتنظيم الإجتماعات عن بعد، وتكون على شكل محاضرة عبر الأنترنت[108].

---

[107]– محمد فواز المطالقة، الوجيز في عقود التجارة الإلكترونية، ط.3، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص75.

[108]– إيمان عبد المحسن زكي، المرجع السابق، ص96.

ثالثا: تأهيل الإطار القانوني

إن عملية سن القوانين التي تؤكد ضرورة تبني الإدارات العمومية للحوكمة الإلكترونية من أجل تحسين جودة الخدمة العمومية وتحديد قانون المعاملات الإلكترونية عن طريق تحديث القوانين، بحيث تتلائم مع إستخدام الوثائق والمعلومات الإلكترونية وإنشاء بيانات[109].

الفرع الثالث

متطلبات المعاملات التجارية عن طريق الاتصال الإلكتروني

وفقا لنص المادة 1/06 من القانون رقم 18-05 المنظم للمعاملات التجارية الإلكترونية تنص على أن: "**التجارة الإلكترونية هي النشاط الذي يقوم بموجبه مورد إلكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع عن بعد لمستهلك إلكتروني عن طريق الاتصالات الإلكترونية**"[110].

ونفهم من نص هذه المادة أن المعاملات التجارية الإلكترونية لها متطلبات ويجب أن تخضع لشروط سواء الأطراف الخاضعين لأحكام القانون **(أولا)**، **أو** بالنسبة للمعاملات التجارية الإلكترونية الممنوعة **(ثانيا)**.

أولا: الأطراف الخاضعين لأحكام القانون رقم 18-05

المعاملات الإلكترونية في ظل القانون رقم 18-05 وتطبيقها على العقد الإلكتروني أين قامت بالتطرق إليه في نص المادة 02، وذلك بجعل مجموعة من الشروط والتي جاءت على سبيل الحصر وهي كما يلي:

- أن يتمتع الشخص الطبيعي بالجنسية الجزائرية.
- أن يكون الشخص الطبيعي مقيم إقامة شرعية في الجزائر
- أن يكون الشخص المعنوي مقره في الجزائر.
- أن يكون العقد محل اللإبرام أو التنفيذ مقترن إجرائه في الجزائر.

---

(109)- عدمان مريزق، لونيس حسينة، "الحوكمة الالكترونية مدخل لتنمية الإدارة العمومية في الجزائر"، **مجلة الإقتصاد والتنمية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2018، ص144.

(110)- المادة 06-1 من القانون رقم 18-05، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، المرجع السابق.

ثانيا: المعاملات التجارية الإلكترونية الممنوعة في ظل القانون رقم 18-05

نجد ذلك قد تضمنته نص المادة 03 من القانون رقم 18-05 الخاصة بالمعاملات التجارية الإلكترونية، والتي تمنع كل معاملة عن طريق الإتصال الإلكتروني وجات أيضا كما يلي:

- لعب القمار والرهان واليانصيب.
- المشروبات الكحولية والتبغ.
- المنتجات الصيدلانية.
- المنتجات التي تمس بحقوق الملكية الفكرية أو الصناعية أو التجارية.
- كل السلع والخدمات المحظورة بموجب التشريع المعمول به.
- كل السلع أو الخدمات التي تستوجب إعداد عقد رسمي.
- كما أن جميع المعاملات التي تتم عن طريق الإتصالات الإلكترونية تخضع إلى الحقوق والرسوم المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول به[111].

كما تنص المادة 05 من القانون رقم 18-05 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية على: "**تمنع المعاملات التجارية عن طريق الإتصالات الإلكترونية في مجال العتاد والتجهيزات والمنتجات الحساسة المحدد عن طريق التنظيم المعمول به، وكذلك تمنع المعاملات التجارية عن طريق الإتصالات الإلكترونية كل المنتجات والخدمات التي تمس بمصالح الدفاع الوطني والنظام العام والأمن العام**"[112].

وقد تكون بعض السلع والخدمات المعروضة على شبكة الإنترنت غير مسموح بشرائها أو إستخدامها في بعض الدول مثلا الأفلام المخلة بالحياء، بالآداب العامة أو النظام أو المعارضة للعقائد، وإذا عدنا للقانون المدني الجزائري وفق لآخر التعديلات التي جاء بها القانون 10-05 المؤرخ في 20 جوان 2005، بحيث نجد أن المشرع بعد أن ألغى نص المادة 96 التي كانت تنص على أنه: "**إذا كان محل الإلتزام مخالف للنظام العام أو الآداب كان العقد باطلا**"، أضاف إلى المادة

---

[111]– المادة 03 من القانون رقم 18-05، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، المرجع السابق.

[112]– المادة رقم 05 من القانون رقم 18-05، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، المرجع نفسه.

93 المعدلة شرط النظام العام والآداب العامة لتصبح المادة على النحو التالي: "**إذا كان محل الإلتزام مستحيلا في ذاته أو مخالفا للنظام العام أو الآداب العامة كان باطلا بطلانا مطلقا**"[113].

المطلب الثاني

إيجابيات حوكمة التجارة الإلكترونية

إنّ إدخال شبكة الإنترنت في مختلف مواقع الإنتاج والعمل والمؤسسات والشركات والمنازل، أدى إلى زيادة الإنفاق والإستهلاك على مختلف السلع والمنتجات المعروضة التي تطرحها المؤسسات العالمية عبر الشبكة، ويتوقع الجميع أن يرتفع الإقبال مستقبلاً عندما تزيد نسبة المشاركة في خدمة الإنترنت وتكون متاحة للجميع، الأمر الذي سيعمل على زيادة الوعي لدى المتصفحين، ويدفعهم إلى شراء المنتجات التي يودون الحصول عليها دون أي عناء، وما تقدمه التجارة الإلكترونية من شأنه أن يحقق مكاسب بالنسبة للأفراد وبالنسبة للمؤسسات وبالنسبة للإقتصاد الوطني.

ومن خلال ما سبق ذكره سنتطرق إلى مزايا حوكمة التجارة الإلكترونية **(الفرع الأول)**، وفائدها **(الفرع الثاني)**

الفرع الأول

مزايا حوكمة التجارة الإلكترونية

نظرا للإنتشار الكبير للتجارة الإلكترونية خلال السنوات الأخيرة على مستوى العالم، التي جاءت بالعديد من المزايا التي تقدمها التجارة الإلكترونية لعملائها، بالنسبة الأفراد **(أولا)**، بالنسبة للمؤسسات **(ثانيا)**، وأخيرا بالنسبة للإقتصاد الوطني **(ثالثا)**.

أولا: بالنسبة للأفراد

ومن أهم مزايا حوكمة التجارة الإلكترونية ما يلي:

[113]– راجع المادة 44 من القانون رقم 05–10، المؤرخ في 20 جوان 2005، المعدل والمتمم للأمر رقم 75–58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني، ج.ر.ج.ج عدد 44، صادر في 20 جوان 2005.

1. توفير الوقت والجهد

تفتح الأسواق الإلكترونية بشكل دائم، وطيلة اليوم ودون أي عطلة، ولا يحتاج الزبائن للسفر أو الإنتظار في طابور لشراء منتج معين، كما ليس عليهم نقل هذا المنتج إلى البيت، ولا يتطلب شراء المنتجات أكثر من النقر على المنتج، وإدخال بعض المعلومات عن البطاقة الإئتمانية، ويوجد بالإضافة إلى البطاقة الإئتمانية العديد من أنظمة الدفع الملائمة، مثل إستخدام النقود الإلكترونية[114].

2. حرية الإختيار

توفر التجارة الإلكترونية فرصة رائعة لزيارة مختلف أنواع المحلات على الإنترنت، وبالإضافة إلى ذلك فهي تزود الزبائن بالمعلومات الكاملة عن المنتجات حول مواصفاتها، وأسعارها، وصيانتها، ومقارنتها بغيرها من السلع المتاحة، وإمكانية تجربة بعض السلع المعلن عنها، مثل برامج الكمبيوتر والألعاب وإمكانية التواصل مع الشركات العالمية خارج النطاق المحلي.

3. خفض الأسعار

يوجد على الإنترنت العديد من المؤسسات التي تبيع السلع بأسعار منخفضة إذا ما قورنت بالمتاجر التقليدية، وذلك لأنّ السوق على الإنترنت يوفر الكثير من التكاليف المنفقة في السوق العادي، مما يصبُ في مصلحة الزبائن، ولأنّ الشراء الإلكتروني يدخل في نطاق عمليات الخصم الكبيرة التي تعلنها معظم الشركات، فيما يتيح بعض الشركات فرص التخاطب بين المستهلك والبائع والمنتج والمستهلكين السابقين.

4. نيل رضا المستخدم

يوفر الإنترنت إتصالات تفاعلية مباشرة، مما يتيح للمؤسسات الموجودة في الأسواق الإلكترونية الإجابة عن إستفسارات الزبائن بسرعة، مما يوفر خدمات أفضل للزبائن ويستحوذ على رضاهم.

5. إيجاد فرص أعمال جديدة

---

[114]– مروة شبل وخالد بطي، مزايا التجارة الإلكترونية وعيوبها، 2016، المتوفر على الموقع: https://www.balagh.com/article، تم الإطلاع عليه يوم 27 مارس 2022، على الساعة 21:00.

توفر التجارة الإلكترونية فرصا لإضافة وتقديم منتجات وخدمات جديدة تماما خاصةً خدمات صيانة الشبكات، وخدمات الدليل، وتقديم الخدمات لأطراف العملية التجارية وضمان تأمين إتمامها، والعديد من خدمات المعلومات عبر الويب[115].

ثانيا: بالنسبة للمؤسسات

1. تسويق أكثر فعالية وأرباح أكثر

إن إعتماد المؤسسات على الإنترنت في التسويق يتيح لها عرض منتجاتها، وخدماتها في مختلف أنحاء العالم دون إنقطاع طيلة ساعات اليوم وطيلة أيام السنة، مما يوفر لهذه المؤسسات فرصة أكبر لجني الأرباح، إضافة إلى وصولها إلى المزيد من الزبائن.

2. تخفيض مصاريف المؤسسات

تعد عملية إعداد وصيانة مواقع التجارة الإلكترونية على الويب أكثر إقتصادية من بناء أسواق التجزئة أو صيانة المكاتب، ولا تحتاج المؤسسات إلى الإنفاق الكبير على الأمور الترويجية، أو ترتيب تجهيزات باهظة الثمن تستخدم في خدمة الزبائن، ولا تبدو هناك حاجة في المؤسسة لاستخدام عدد كبير من الموظفين للقيام بعمليات الجرد والأعمال الإدارية، حيث توجد قواعد بيانات على الإنترنت تحتفظ بتاريخ عمليات البيع في المؤسسة وأسماء الزبائن، ويتيح ذلك لشخص بمفرده استرجاع المعلومات الموجودة في قاعدة البيانات لتفحص تواريخ عمليات البيع بسهولة[116].

3. تواصل فعّال مع الشركاء والعملاء

تقلص التجارة الإلكترونية من المسافات وتعبر الحدود، مما يوفر طريقة فعّالة لتبادل المعلومات مع الشركاء، وتوفر التجارة الإلكترونية فرصة جيدة للمؤسسات للإستفادة من البضائع والخدمات المقدمة من المؤسسات الأخرى.

4. السرعة في التعامل

---

[115]– سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق، "التجارة الإلكترونية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص255.

إذا رغب فرد ما في الإستثمار بالطرق التقليدية فيجب عليه البحث عن محل لإستئجاره وتهيئته وعرض المنتجات بطريقة جذابة، ثم الإعلان عن إفتتاح هذا المحل وإنتظار قدوم الزبائن تستطيع المنظمات إستخدام التجارة الإلكترونية لتوسيع سوقها من السوق المحلية إلى السوق الدولية، وبأقل رأس مال ممكن، وتسهل التجارة الإلكترونية إمكانية حصول المنظمة على المزيد من الزبائن.

تسهل أيضا إمكانية الحصول على شركات عمل مناسبة، وأفضل موردين من كافة أنحاء العالم كما تساعد التجارة الإلكترونية على تخفيض الإنتاج بهدف إنشاء عملية الإسترجاع والتوزيع، وإدارة المعلومات الورقية من خلال رقمنة المعلومات.

كما تعمل أيضا على تقديم المنظمات أفضل خدمات للعملاء وجعل العمليات التجارية أكثر بساطة وسرعة، ومع زيادة من كفاءتها، والتقليل من التعاملات الورقية[117].

ثالثا: بالنسبة للإقتصاد الوطني

للتجارة الإلكترونية أثر مباشر في تحسين مستوى الإنتاجية، والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق النمو الإقتصادي، ويتم ذلك من خلال:

- تخفيض تكلفة الصفقات والكفاءة في عرض المنتجات.
- إزالة القيود المعرقلة للولوج إلى الأسواق.
- كثافة المعلومات والمقدرة الكبيرة في الحصول عليها بدقائق معدودة بدلا من أيام وأسابيع[118].

بالرغم من هذه المزايا والنقلة النوعية التي أفرزتها ثورة الإتصالات في العالم، إلّا أنّ إدخال خدمة شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) ضمن المنظومة التجارية كان له إنعكاسات، فقد إنطلقت التحذيرات من الإندفاع نحو التجارة الإلكترونية بصورة كبيرة، بسبب النتائج السلبية التي تفرزها التجارة الإلكترونية عبر أجهزة الكمبيوتر، بحيث يخشى أن تفرز شبكة الإنترنت أجيالاً من البشر لا تتعامل إلّا مع الكمبيوتر.

---

[117]– محمد نور صالح الجداية، سناء جودت خلف، التجارة الالكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص37.

[118]– محمد نور صالح الجداية، المرجع نفسه، ص ص25–38.

الفرع الثاني

أهم فوائد حوكمة التجارة الإلكترونية

تدرك الحكومات الآن أكثر من أي وقت مضى، فوائد حوكمة التجارة الإلكترونية، خاصة بعدما حوّل الإنترنت وأجهزة الكمبيوتر الشخصية والهواتف المحمولة حياتنا[119]، وأيضا يرصد ويذكر موقع "رواد الأعمال" أهم فوائد حوكمة التجارة الإلكترونية ومن هنا سنتطرق إلى السرعة وتقليل التكاليف **(أولا)**، والشفافية وتعزيز التواصل **(ثانيا)**، بناء الثقة والكفاءة التشغيلية، والمساءلة وتقليل الفساد **(رابعا)**.

أولا: السرعة وتقليل التكاليف

أحد أبرز فوائد حوكمة التجارة الإلكترونية أنها تسرّع إنجاز المهام، حيث أتاحت الهواتف الذكية والخدمات عبر الإنترنت إمكانية النقل الفوري لكميات كبيرة من البيانات في جميع أنحاء العالم، وهو الأمر الذي يعني أنه من الممكن أن تعمل الحوكمة الإلكترونية على تسريع إنجاز الخدمات، كما تُمكّن الشركات والأفراد أيضًا من الحصول على المعلومات بشكل أسرع وفي أي لحظة من اليوم مقارنة بالماضي.

وتساهم الحوكمة الإلكترونية في تقليل النفقات، إذ تستهلك الرسائل والسجلات المكتوبة وطريقة إنجاز الأشياء بالطريقة التقليدية الكثير من الوقت والجهد وإهدار الكثير من الأموال كذلك.

ومن ثم فإنّ إستبدال هذه الطرق التقليدية، وإستخدام الهواتف الذكية والإنترنت يمكن أن يوفرا الكثير من المال، ومن أبرز الفوائد الإقتصادية:

- توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف المتعاملة بالحوكمة الإلكترونية، أما المفهوم الإقتصادي هو ذهاب السلعة أو الخدمة إلى العميل وليس العكس.

---

[119]– زينة عبد الخالق عبد الله، الحوكمة الإلكترونية (مصطلحات ومفاهيم)، ماي 2015، المتوفر على الموقع: https://egovernancezina.wordpress.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13 مارس 2022، على الساعة 14:00.

- توحيد الجهود بدلاً من تشتيت الجهود وازدواجية بعض الإجراءات في الحوكمة التقليدية يتم جمع الجهود وتوحيدها بوابة إلكترونية واحدة[120].

ثانيا: الشفافية وتعزيز التواصل

الشفافية شرط أن نشيح بأبصارنا عن تحليل بيونغ تشول هان في كتابه "مجتمع الشفافية" لهذا المفهوم إحدى أهم فوائد الحوكمة الإلكترونية، التي تسهم في جعل جميع وظائف الأعمال شفافة، وتتيح الشفافية كذلك للمواطنين الإطلاع على جميع المعلومات التي يريدونها، وقتما يريدون، بنقرة على الفأرة أو بلمسة إصبع[121].

يمكن أن يؤدي تطبيق الحوكمة الإلكترونية أيضًا إلى تعزيز الإتصالات الأفضل بين الحوكمة وقطاع الأعمال وتلك مزية يستفيد منها رواد الأعمال والشركات الناشئة على نحو مخصوص، إذ يمكنها أن تتواصل بفعالية وتنافس تلك الشركات الكبرى الموجودة في السوق، من أجل الحصول على صفقة ما، وهو الأمر الذي يعني أن إحدى فوائد الحوكمة الإلكترونية تقليل الإحتكار وإتاحة المساحة للجميع، كما أنها تعمل في الوقت ذاته على صنع سوق مفتوح وشفاف وإقتصاد أقوى[122]، ومن أبرز فوائد إدارية:

- مفهوم الإدارة الإلكترونية وتنظيم العمليات الإنتاجية وتحسين الأداء الوظيفي، والعمل بروح الفريق الواحد القضاء على البيروقراطية والروتين الذي يوجد في الحوكمة التقليدية.
- تسهل عملية الرقابة على أداء الشركة عبر تحديد أُطر الرقابة الداخلية وتشكيل اللجان المتخصصة وتطبيق الشفافية والإفصاح.

ثالثا: بناء الثقة والكفاءة التشغيلية

(120)– محمد علواني، فوائد الحوكمة الإلكترونية "ثورة تخالف المالوف"، نوفمبر 2020، المتوفر على الموقع: https://www.rowadalaamal.com، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 13 مارس 2022، على الساعة 24:00.

(121)– محمد علواني، المرجع السابق، فوائد الحوكمة الإلكترونية "ثورة تخالف المألوف"، نوفمبر 2020، المتوفر على الموقع: في الموقع: https://www.rowadalaamal.com، تم الإطلاع عليه بتاريخ 13 مارس 2022، على الساعة 00:20.

(122)– مصطفى يوسف كافي، التجارة الإلكترونية، رسلان للنشر والتوزيع، دمشق، 2010، ص145.

تساعد الحوكمة الإلكترونية في بناء الثقة بين الحكومات والمواطنين، وهي عامل أساسي في الحوكمة الرشيدة، التي تسعى إلى إستخدام الإستراتيجيات القائمة على الإنترنت، لإشراك المواطنين بشكل عام.

تسهم الحوكمة الإلكترونية في رفع الكفاءة التشغيلية بشكل عام، فمن خلال إستخدام التقنيات الحديثة يمكن أداء المهام وتقديم الخدمات بشكل أسرع وأكثر كفاءة، ناهيك عن أنها ستوفر الكثير من الوقت والجهد، ما يتيح توجيههما إلى مهام أخرى أكثر نفعًا وفائدة، ونضيف إليها فوائد إجتماعية:

- تحفيز المواطنين لاستخدام حوكمة التجارة الالكترونية وبالتالي إيجاد مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع المعطيات التقنية ومواكبة عصر المعلومات.
- تسهيل وسرعة التواصل الإجتماعي من خلال التطبيقات الإلكترونية كالبريد الإلكتروني وغيره.
- تفعيل الأنشطة الإجتماعية المختلفة عن طريق إستخدام التطبيقات الإلكترونية الكثيرة[123].

رابعا: المساءلة وتقليل الفساد

إذا قررنا أن الشفافية هي إحدى فوائد الحوكمة الإلكترونية فالمؤكد أن ذلك سيقودنا إلى المساءلة، فمن مستلزمات الشفافية أن تكون هناك مساءلة للحكومات في حالة إرتكابها لخطأ ما.

يعني هذا أن الحوكمة الإلكترونية تعمل بشكل غير مباشر، على تحسين الأداء، فشعور الحوكمة بأنّها موضوعة تحت نظر الشعب سيدفعها إلى تحسين الأداء بشكل مطرد، وهي لا تفعل ذلك مرغمة بل على العكس فهي نفسها التي أتاحت المعلومات للمواطنين أملًا في إعلامهم بكل شيء، ومنحهم الفرصة للاستدراك والتعديل.

لا ينفع الحديث عن فوائد الحوكمة الإلكترونية من دون التطرق إلى تقليل الفساد إن لم يكن القضاء عليه، فإذا كنا نتعامل مع آلات صماء، وفي عصر رقمي أكثر ما يميزه هيمنة الرؤية، وكون

[123]– مريم خالص، "الحكومة الإلكترونية"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، بحث منشور، العدد الخاص، بمؤتمر الكلية، بغداد، 2013، ص 25.

كل شيء متاحًا ومعروفًا لدى الجميع، فهذا معناه أنه لم يعد للفساد فرصة ليعثر لنفسه على موطئ قدم[124].

لكن السير في مسار الحوكمة الإلكترونية، والحق يقال ليس مسارًا سهلًا ولا ميسورًا، وإنما هو قرار جذري يستلزم القدرة على إحداث ثورة جذرية، ومخالفة المألوف والمُتعارف عليه كليًا.

[124]– مالكي توفيق، الجوانب القانونية للحكم الراشد ومكافحة الفساد، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لونيسي، بليدة، 2017، ص142.

المبحث الثاني

محدودية تكريس مقتضيات الحوكمة في ظل التجارة الإلكترونية

يعتبر الفساد بكافة أنواعه من الآفات الخطيرة التي تعاني منه المجتمعات، حيث تعددت صوره وأشكاله من مجتمع لآخر، مما جعله موضوعا مهما لتأثيره على جميع الميادين والمجالات ولاعتباره من المعوقات التي تقف أمام النمو والإستقرار، ولكونه يخل بمبادئ العدالة والنزاهة والمساواة[125].

إن ظاهرة الفساد موجودة في تاريخ الدول والمجتمعات منذ بداية الحياة البشرية وقد ذكر الفساد في الكتب السماوية منها القرآن الكريم، إذ يعتبر إثراء شخصي والتوسع في النفوذ والثروات المنقولة والغير المنقولة، من هنا انبثقت عدة تعاريف وفقا لبعض المنضمات الدولية أبرزها المنظمة العالمية للشفافية التي عرفته على أنه "**إساءة إستعمال السلطة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص**"[126]، أما البنك الدولي فقد عرفه "**إساءة إستعمال الوظيفة العامة لتخصيص نفع عام خاص**".

نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه ضيق إذ يدرج تحت إسم "**الفساد الصغير**" أما تعريف الأمم المتحدة يتضمن "**سوء إستعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص، ويشمل القطاع العام والقطاع الخاص**"، وينتشر عالميا، ويندرج من ضمن جرائم الرشوة إلى عمليات إستغلال النفوذ، التبييض، نشاطات الجريمة المنظمة، المافيا وغيرها.

الأمر الذي يستدعي إلى دراسة الفساد في إطار التجارة الإلكترونية **(المطلب الأول)**، القيود العامة الواردة على مقتضيات الحوكمة في ظل التجارة الإلكترونية **(المطلب الثاني)**.

---

(125)– إقمراو جمال، معتوق فارج، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وقواعد الحوكمة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم، تخصص قانون الأعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2020، ص07.

(126)– تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام، المتوفر على الموقع: http//wwwtransparecy.org، تم الإطلاع عليه يوم: 25 أفريل 2022، على الساعة 22:00.

المطلب الأول

تفشي ضاهرة الفساد

إن آفة الفساد الإداري والمالي ليست وليدة اليوم وغير مرتبطة بزمان أو قطر معين، فهذا الأخير متفشي في جميع دول العالم دون إستثناء لكونه ظاهرة عالمية أخذت أبعاد واسعة ومتداخلة يصعب التمييز بين عواملها ودرجة شموليتها من مجتمع لأخر، وفي سبيل مكافحتها يجدر التعرف عليها أكثر.

يعد الفساد الإداري من أخطر أنواع الفساد، لأنّه يصيب الإدارة بالشلل ويجعلها غير قادرة على النهوض بالمهام المطلوبة بها، فهو مشكلة تتسم بالخطورة وهذا بالنظر للآثار السلبية المترتبة عليه، وهو وباء ينخر كيان المجتمع ويقوض قيمه الأخلاقية، ويعيق برامج التنمية، كما يخل بمبادئ العدالة والمساواة والنزاهة والشفافية.

ومن خلال ما سبق سنتطرق إلى الفساد المالي لحوكمة التجارة الإلكترونية **(الفرع الأول)**، والفساد الإداري لحوكمة التجارة الإلكترونية **(الفرع الثاني)**

الفرع الأول

الفساد المالي

الفساد المالي يتمثل في الإنحرفات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية والهادفة إلى حسن سير العمل المالي، في الدولة ومؤسساتها وكذلك تجاوز التعليمات الخاصة بالأجهزة الرقابية المالية التي تعمل على فحص ومراقبة الحسابات وأموال الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة[127]، بعبارة أخرى يتمثل الفساد المالي في التهرب من الضمانات التي تحكم التصرفات المالية والتحايل عليها لتحقيق مكاسب خاصة[128].

---

[127]– سعدان آسيا، شعبلية سعاد، "ميكانيزمات الحد من الفساد الإداري والمالي (حوكمة الشركات)"، **مداخلة ألقيت في إطار أعمال الملتقى الوطني حول الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية**، كلية العلوم السياسية الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، المنعقد يومي 24–25 أفريل 2018، ص2.

[128]– العقاد نور، الفساد الإداري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، تخصص إدارة الأعمال، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2013، ص16.

وقد عرفه الدكتور محمد "إبراهيم الدسوقي" على أنه: "**تلك المخالفات المالية والإدارية التي تتصل بسير العمل المنوط بالموظف**"، حيث تتمثل هذه المخالفات فيما يلي:

- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل الشركة ومخالفة التعليمات والأوامر الخاصة بالمناقصات والمزايدات والمخازن والمشتريات وكافة القواعد المالية وهذا نتيجة الإهمال التي يترتب عليه ضياع الحقوق المالية لأصحاب أو المستثمرين[129].
- إسغلال الموظف أو العامل للسلطة المخولة له، بمعنى قيام الموظف أو العامل بتسخير السلطة الممنوحة له للإنتفاع بالأعمال الموكلة له مثال فرض سلطته على العمال والموظفين الأدنى مرتبة منه من أجل القيام بأموره الشخصية وإلزامه بعدم تقديم التقارير المالية الصحيحة للإدارة أو القيام بتزوير أو التحايل على هذه التقارير وإخفاء المعلومات المتعلقة بها[130].
- الإسراف في إستخدام مال الشركة أي صرف وتبديد في أموال الشركة كإنفاقها في شراء الأثاث أو القيام بالإعلانات والدعايات لا داعي لها مما يساعد الموظف على إختلاس أموال الشركة[131].

تجدر الإشارة إلى أن الفساد المالي سببه هو غياب النزاهة والشفافية سواء في النظام المالي للشركة أو غيابها في الموظف نفسه حيث يعتبر من أخطر المعيقات التي قد تواجهها من تلاعب وتزوير في القوائم المالية ومخالفة القواعد المنصوص عليها في اللوائح والقوانين هذا ما يؤدي بالشركة لإعلان إفلاسها ما ينتج من تدهور إقتصاد البلاد والوضع المادي للأفراد.

أولا: أسباب الفساد المالي

أشارت ظاهرتي الفساد المالي عدة تساؤلات حول الأسباب المختلفة التي أدت إلى بروزها فلا يمكن معالجة الظواهر السلبية التي يعاني منها الإقتصاد مالم يتم تشخيص أسبابها التي أدت إلى ظهورها، ولا شك أن أول طريق لعلاج المشكلات هو تحديد أسباب ظهورها وقد إجتهد الباحثون لمعرفة أسباب ظهور الفساد المالي ويكمن إجمالها فيما يلي:

---

[129]– محمد إبراهيم الدسوقي علي، الفساد الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015، ص.ص138–139.

[130] – نور العقاد، المرجع السابق، ص19.

[131]– محمد إبراهيم الدسوقي علي، المرجع نفسه، ص18.

- عدم وجود هيئات مختصة بالفساد المالي مما يسهل للموظفين الإنحراف بحيث تفتقر المؤسسات بصفة عامة والشركات بصفة خاصة لوجود هيئات مختصة في تعقب الفساد المالي ومعاقبة مرتكبيه[132].

- ضعف الجهاز القضائي مما يترجم عدم وجود الكفاءات النزيهة فيه، بالتالي يتحول لجهاز فاسد بحد ذاته يغطي على مظاهر الفساد الإداري الأخرى.

- ضعف ونقص في قوانين تشريعية رادعة لهذا النوع من الجرائم أو خفض العقوبات مما يسهل فرصة للعمال والمسؤولين.

- توفر الحصانة لكبار الموظفين تحميهم من الملاحقة القانونية والخضوع للمسائلة.

- غياب النزاهة والمصداقية بشخصية الموظف ونظرته للمشروعية بمعنى عدم تحلي الموظفين بالنزاهة الوظيفية التي تلزمهم بالقيام بالواجبات، وعدم تفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة[133].

- التغيير المستمر للقوانين ووجود ثغرات قانونية وعدم تناول بعض الجرائم أو عدم إعتبار أنها مجرد مخالفات وغياب المعايير الدقيقة لقياس القوائم المالية والمحاسبية[134].

ثانيا: مظاهر الفساد المالي

تعدد الأشكال التي يتخذها الفساد المالي والتي يمكن إجماها عموما في:

- السيطرة على المال العام سواء للمؤسسات أو الشركات والتحكم به حسب الرغبات والمصالح الشخصية.

- إختلاس الدعم والتمويل الداخلي والخارجي بدلا من إستثماره في الشركة.

---

[132]- فلاح بن فرج السبعي، "أثر تطبيق الشفافية في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات السعودية"، **المجلة العربية للإدارة**، مجلد 37، العدد 1، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015، ص63.

[133]- تيسير زاهر، غدوان علي، "الحوكمة المؤسساتية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في المصاريف (دراسة لآراء عينة من موظفي المصارف الخاصة في سوريا)"، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، العدد 4، كلية الإقتصاد والقانونية، جامعة تشرين، سوريا، 2014، ص76.

[134]- عبير مصلح، عزمي الشعبي، علي جرباوي، محمد ابو زايد، النزاهة والشفافية والمسائلة في مواجهة الفساد، أضواء للتصميم، فلسطين، 2013، ص29.

- مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للمراقبة المالية المختص بفحص ومراقبة الحسابات.

- الإنحرافات المالية ويتجلى ذلك في التلاعب بالقوائم المالية والحسابية والتي يقصد منها إظهار المركز المالي على غير حقيقته عن طريق التلاعب في الأرقام والغش وإختلاس الأموال.

- الرشوة مقابل القيام بعمل أو آداء خدمة غير مشروعة مقابل السكوت عن الفساد وحيث تعد الرشوة أكثر أنواع الفساد إنتشارا في العالم فحسب الدراسات الأمريكية بلغت نسبة الرشوة في العالم على نحو تريليون دولار أمريكي سنويا[135].

- التهريب الضريبي هو المبلغ الذي تدفعه المؤسسات والأشخاص والشركات بهدف تمويل قطاعات الدولة ومن أجل الهرب من هذا الدفع يتم القيام بتحايلات بمعنى القيام بكل أشكال الإحتيال من أجل التهرب من دفع الضرائب المستحقة ويكمن هذا الإحتيال في التلاعب في الحسابات وتغيير الأرقام وعدم تبيان الإحصائيات الصحيحة.

الفرع الثاني

الفساد الإداري

يصعب إيجاد تعريف موحد للفساد الإداري، وهذا راجع إلى إختلاف الدراسات لهذا الموضوع، حيث يمكن تعريفه أنه الإنحراف الإداري الوظيفي الذي يصدر من الموظف العام أو الخاص أثناء تأدية العمل وذلك بمخالفة التشريع والقانون، أو إستغلال موظفي القطاع العام أو الخاص لمواقعهم في الوظيفة من أجل المنافع والمكاسب الخاصة[136].

كما يمكن تعريفه على أنه إستغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة لصالح شخص أو جماعة أو طبقة بطريقة تشكل إنتهاكا للقانون والسلوك الأخلاقي الراقي[137]، وأنّه السلوك القائم على

---

[135]– فضيل خان، شعيب محمد توفيق، "الفساد الإداري والمالي مفهوم والاسباب والاثار وسبل العلاج"، **مجلة الحقوق والحريات**، العدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص398–397.

[40]– الغني عبد، تلي سعيدة، فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، أعمال الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآليات للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، المنعقد يومي 6–7 ماي 2012 ص10.

[137]– العقاد نور، المرجع السابق، ص4.

الخيانة وعدم النزاهة في تأدية الوظيفة من قبل العامل أيا كانت درجته من أجل تحقيق المصلحة الشخصية والمادية والمساس بالمال العام للشركة والإخلال بالنظام المعمول به.

ولقد عرفه الدكتور حسن أبو حمودة على أنه سلوك غير طبيعي يحدث عندما يحاول شخص وضع مصالحه الخاصة فوق المصلحة العامة أو فوق القيم التي تعهد بخدمتها، ويأخذ اشكال متعددة تتراوح بين الأمور التافهة والأعمال الكبيرة من خلال سوء استخدام السياسات العامة ووسائل تنفيذها مثل تنفيذ العقود والصفقات والسياسات الإسكان والإتمان وقد ينطوي على الوعد والتهديد والإبتزاز من طرف موظف عام أو خاص أو عميل ويكون في القطعيين العام والخاص[138].

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن الفساد الإداري يتميز بوصف معبر عن إنتهاك الواجبات الوظيفية والممارسة الخاطئة التي من شأنها تقديم المنفعة الشخصية على حساب المصلحة العامة، ومنه يتميز هذا الأخير بعدة سمات منها:

- قيام الفساد الإداري على الاتفاق بين إدارتي صانع القرار ومرتكبي الفساد الذين يضغطون على الطرف الأول لإصدار قرارات محددة تخدم صالحهم.
- يتميز بخاصية السرية التامة أثناء ممارسته
- تجسيد المصالح المشتركة والمنافع التبادلية لمرتكبيه.
- ممارسة الفساد الإداري من طرف أكثر من شخص أي الإشتراك في القيام به.
- قيام الفساد الإداري على الإتفاق بين إدارتي صانع القرار ومرتكبي الفساد الذين يضغطون على الطرف الأول لإصدار قرارت محددة تخدم صالحهم[139].

أولا: أسباب الفساد الاداري

---

[138]– حسن أبو حموده، "الفساد ومنعكساته الإقتصادية والإجتماعية"، **مجلة العلوم الإقتصادية**، العدد 01، كلية الحقوق، جامعة دمشق، سوريا، 2012، ص447.

[139]– مخلوف فضيلة، حوكمة الشركات في مواجهة الفساد الإداري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم، تخصص إدارة الأعمال وإقتصاد المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015، ص36.

ذكر العديد من الباحثين أسبابا كثيرة لإنتشار الفساد الإداري فشيوع أيّ ظاهرة في المجتمع ليست إلّا إنعكاس لما ورد فيه من ظروف سياسية، إقتصادية، إدارية، وعلى هذا الأساس قمنا بتحليل أسباب إنتشار الفساد الإداري بناءا على الظروف المحيطة بالإدارة وهي:

1. أسباب رقابية

تتمثل الأسباب الرقابية في غياب أجهزة الرقابة الحاسمة وعدم وجود هيئات ومؤسسات مستقلة لمكافحة الفساد الإداري.

ضعف أجهزة الرقابة الداخلية الذي يجعل من الممارسات الفاسدة أملرا روتنيا وساريا تمر دون مسائلة أو حساب[140].

2. أسباب إدارية

تتمثل عموما في تداخل الإختصاصات بين الوحدات الإدارية وعدم وضوح دور ومهام كل واحد منها وضعف الإجراءات مما يؤدي إلى إستغلال المركز الوظيفي.

الغموض الإداري بمعنى غياب الشفافية وإتسام الإجراءات الإدارية بالتعقد واللبس على نحو يصعب فهمها وتطبيقها.

التغيير المستمر للقوانين مما يؤدي إلى عدم الأمان القانوني للموظفين وعدم ثقتهم في العدالة الذي خوف للبعض من الهروب من حقوقهم وإتخاذهم الإحتيال سبيل لأخد حقوقهم وفرصة للأخلرين من أجل كسبهم الخاص[141].

3. أسباب تنظيمية

تتعدد الأسباب التنظيمية التي تقف وراء الممارسات الإدارية الفاسدة سواء في المؤسسات أو الشركات، ويمكن الإشارة إلى هذه الأسباب فيما يلي:

---

[140] علاء فرحان طالب، على حسين، حميدي عامر، إستراتجية محاربة الفساد (الفساد المالي والإداري)، د.ط، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص60.

[141]– فلاح بن فرج السبيعي، المرجع السابق، ص.ص 185–186.

- قدم هياكل الإدارة، فوجود هياكل قديمة لم تتغير رغم تغير طموحات الأفراد من شأنه أن يخلق فجوة بين الجانبين تتجسم في قصور الأجهزة الإدارية في الإستجابة لطلبات الأفراد وبالتالي يلجأ العمال لمسالك تنطوي تحت مفهوم الفساد لتجاوز محدوديات الهياكل القديمة[142].
- غياب عامل النزاهة والشفافية داخل المنظومة الإدارية.
- عدم تخصيص هيئات مختصة بمتابعة النزاهة والشفافية الإدارية.
- إستغلال العلاقات مع المسؤولين في الإدارات العليا للممارسة الفاسدة.
- عدم وجود ثقافة تنظيمية قوية ومتماسكة داخل الإدارة.
- غياب الحوافز والعدالة في الترقيات[143].
- عدم وجود ثقافة تنظيمية قوية ومتماسكة داخل الإدارة وإجابية التي تفرض تؤدي الإلتزام بأخلاقيات الإدارية السامية.
- غياب معايير الإنجاز الدقيقة بمعنى عدم وضوح الصلاحيات والسلطات وعدم تناسب الهيكل التنظيمي مع طبيعة العمل وعدم وجود وصف وظيفي واضح[144].
- عدم الإستقرار الوظيفي وذلك بسبب عقود العمل المحددة المدة هذا بما يشغر الموظف وخاصة الإرادات العليا أن المنصب فرصة يجب إستغلالها للفترة المحددة لها[145].
- تدني مستوى الرواتب والأجور هذا ما يحفز الموظفين على البحث عن طرق إحتيالية لكسب المزيد من المال.
- إفتقار القيادات الإدارية للنزاهة والمصداقية وضعف إدارتها وذلك يعني فساد الإدارات نفسها وفساد المدراء لعدم وجود مراقبة.

ثانيا: مظاهر الفساد الإداري

---

[142]– علاء فرحان طالب، علي حسين، حميدي عامر، المرجع السابق، ص55.

[143]– فلاح بن فرج السبعيني، المرجع السابق، ص184

[144]– محمد علي، المرجع السابق، ص143.

[145]– علاء فرحان طالب، علي حسين، حميدي عامر، المرجع نفسه، ص56.

ينتشر الفساد الإداري بشكل كبير في المجتمعات الرأسمالية التي تستحوذ فيها فئة من الأشخاص على معظم الخيرات والموارد المتوفرة والمتاحة في المنظمات والمجتمعات وتتمثل أبر مظاهره في:

- الإنحرافات الإدارية والوظيفية التي تتمثل في المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أو الخاص أثناء تأدية مهامه كعدم احترامه للوظيفة والتأخر في الحضور أو عدم قبول تأدية العمل[146].
- غياب مبدأ تكافئ الفرص بحيث يتم الترقية حسب الوجوه لا حسب القدرة العمل والتحيز والتميز بين الموظفين.
- الخروج عن القوانين والتي يقصد بها عدم الإلتزام بالقوانين سواء الداخلية للشركات أو المؤسسة أو الخارجية بمعنى التشريعية[147].
- إنتشار المحسوبية والمحاباة حيث تقوم على تساهل الموظف مع أقاربه ومعارفه على حساب القوانين والتعليمات التي تحكم سير العمل الإداري بحيث يعطيهم الأولوية في الخدمة وفي التعيين وفي أنهائهم معاملاتهم.
- التواطؤ: هو قيام الموظف بالتسهيلات من أجل قيام الآخرين بالعمل غير المشروع ومثال ذلك ترك باب المكتب من أجل سرقة أو من أجل تغيير الأرقام في الحسابات.
- الإبتزاز الذي يمارس من قبل الإداريين وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذا النوع من الفساد يمارس من طرف الأجهزة الإدارية التي تمتلك صلاحية الرَّقابة وذلك إما بابتزاز موظف للدخول معهم في الفساد أو في حالة تبليغه عن حالة الفساد[148].

المطلب الثاني

المشكلات والصعوبات الواردة على مقتضيات الحوكمة في ظل التجارة الإلكترونية

---

[146]–خان فضيل، شعيب محمد توفيق، المرجع السابق، ص398–397.

[147]– مخلوف فضيلة، المرجع السابق، ص38.

[148]– علاء فرحان طالب، علي حسين حميدي العامر، المرجع السابق، ص.ص48–50.

في إطار تبني المقارنة التشاركية بين مختلف فواعل التجارة الإلكترونية، سنتناول في هذا المطلب العوائق التقنية والغير التقنية وصعوبات تطبيق قانون الإرادة على عقود التجارة الإلكترونية التي تواجه حوكمة البنية التحتية لها.

العوائق التقنية والغير التقنية لحوكمة التجارة الإلكتروتية **(الفرع الأول)**، وصعوبات تطبيق قانون الإرادة على عقود التجارة الإلكترونية **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

العوائق التقنية والغير تقنية

تعد التجارة الإلكترونية إحدى أبرز أشكال التطور التكنولوجي الذي غزا العالم في الآونة الأخيرة، إذ انها نوع جديد من أنواع التجارة الإلكترونية التي تعتمد على التواصل الرقمي باستخدام شبكة الإنترنت بين التاجر والعميل، أين تكمن أهمية التجارة الإلكترونية بتوفيرها الكثير من الوقت والجهد على الأفراد في مجال التبادل التجاري حول العالم، لكنها بالمقابل تنقسم عوائق حوكمة التجارة الإلكترونية إلى صنفين عوائق تقنية، وعوائق غير تقنية[149].

[149]– إبتهال أبو سلعوم، معوقات التجارة الإلكترونية، المتوفر على الموقع: https//www.hayatoky.com، تم الإطلاع عليه يوم 19 مارس 2022، على الساعة 01:00.

أولا: العوائق التقنية

تتمثل العوائق التقنية لحوكمة التجارة الإلكترونية فيما يلي:

- نقص في الإعتمادية والأمان والمعايير والبروتوكولات.
- ليس هناك حيز حجمي (bandwidth) كافي للاتصالات السلكية واللاّسلكية.
- أدوات تطوير البرمجيات مازالت تتغير باستمرار وبسرعة.
- تصعب عملية وصل الأنترنت وبرمجيات التجارة الإلكترونية مع بعض التطبيقات وقواعد البيانات المستخدمة حاليا.
- قد يحتاج المزودين إلى مزودات خاصة للويب ولبنى تحتية أخرى بالإضافة إلى مزودات الشبكات بعض برمجيات التجارة الإلكترونية لا تتناسب برمجيا وتقنيا مع بعض المكونات الصلبة أو مع بعض أنظمة التشغيل[150].

ثانيا: العوائق غير التقنية

تتمثل العوائق الغير التقنية للتجارة الإلكترونية فيما يلي:

1. عائق الكلفة والتسويق

كلفة تطوير التجارة الالكترونية بواسطة الشركة بنفسها قد يكون عالي جدا والأخطاء الناتجة عن قلة الخبرة قد تسبب تعطيل التجارة الالكترونية، هناك عدة فرص لمنح شركات تقنية بالقيام بهذه المهام ولكن ليس من السهل معرفة أي شركة هي المناسبة، ولتسويق هذا النظام، فإنّ على المدير أن يتعامل مع فوائد غير حسية وهي صعبة الحساب.

2. عائق الأمن والخصوصية

هذه الأمور مهمة جدا في عالم الشركة للمستهلك خصوصا في ميدان الأمن والأمان والتي يظن الكثير من الناس بأنّها منعية مئة بالمئة، والكثير من الناس تحجم عن المشاركة في التجارة الإلكترونية بدواعي الخوف من الكشف عن خصوصياتهم.

3. عائق إنعدام الثقة ومقاومة المستخدم

[150]– أقاري سالم، عبدو الناصر حمزة، المرجع السابق، ص42.

بعض من الزبائن لا تثق بالباعة المجهولين الذي يروهم ولا يثقون بالمعاملات غير الورقية ولا بالنقد الإلكتروني.

4. عوائق التحكيم في المنازعات الالكترونية

يعتبر عائق غياب التحكيم الإلكتروني من العوائق المقوضة للثقة والخوف من التعاملات في التجارة الإلكترونية، بحيث تفتقد الكثير من المؤسسات والدول إلى نظام تحكيم فعال وموحد للتعامل مع الجرائم الإلكترونية[151].

الفرع الثاني

صعوبات تطبيق قانون الإرادة على عقود التجارة الالكترونية

تبرم أو تنفذ عقود التجارة الالكترونية في بيئة إلكترونية مما يكسبها طابعا غير ماديا هذا الطابع يضفي على العقود الإلكترونية العديد من الصعوبات عند محاولة تطبيق قانون إرادة الأطراف على النزاع الناشئ عن العقد بين طرفيه.

أولا: صعوبة تحديد هوية الأطراف المتعاقدة

يصعب التحقق من هوية الأشخاص المتعاملين عبر شبكة الإنترنت لخصوصية إبرام عقود التجارة الإلكترونية داخل هذا الفضاء اللامادي، ويعد القيام بعملية التأكد من هوية المتعاقد أمرا سهل في العقود العادية وذلك من خلال التثبت من الأوراق الرسمية أو بطاقات الهوية وما ييسر هذه العملية هو تواجد المتعاقدين في مجلس واحد[152]، أما بالنسبة إلى عقود التجارة الإلكترونية فإنّ هذه العملية تتم عن بعد مع أشخاص طبيعية أو مع ذوات معنوية بعيدة عن الطرف الآخر وبالتالي فإنّ هذا النوع من التأكد والتثبت يكون عسيرا ولهذه الغاية فإنّ التعامل في الفضاء الإلكتروني يستوجب من المتعاقد أن يقوم ببعض البحوث في ما يخص هوية الطرف المتعاقد معه[153].

---

(151)– أقاري سالم، عبدو الناصر حمزة، المرجع السابق، ص44.

(152)– حمودي محمد ناصر، العقد الإلكتروني المبرم عبر الإنترنيت، ط.2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص68.

(153)– تكليت زوينة، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2011، ص24.

لكي يكون العقد الإلكتروني سليما مثل جميع العقود الأخرى يجب أن يصدر عن متعاقدين تتوفر فيهم أهلية التعاقد ولذا فإنّ التثبت من أهلية الطرف الأخر هي مسألة أساسية لتواصل العلاقة التعاقدية. ولقد تفاقمت مشكلة الأهلية على شبكة الإنترنت مع تفاقم إنشاء المواقع التجارية ويسر بعثها على الإنترنت بفضل برامج معلوماتية حديثة، أصبح ممكن امتلاك مواقع تجارية على هذا الفضاء اللامادي والتعاقد رغم غياب هذا الشرط الجوهري بالنسبة إلى الأهلية[154].

وأمام أهمية ضمان سلامة التعاقد الإلكتروني فلقد قامت بعض التشريعات بإنشاء عملية المصادقة الإلكترونية التي تتمثل في اللجوء إلى طرف ثالث محايد موثوق فيه من كلا الطرفين وذلك للتحقق من هوية أطراف العقد الإلكتروني وبالتالي يستطيع كل عليمي طرف من خلال هذه الوسيلة التأكد من هوية الطرف الآخر[155].

لكن حتى في حالة المصادقة الإلكترونية يضل إبرام العقود مع عديمي الأهلية ممكنا إذ لا يتطلع جميع المستهلكين إلى بيانات شهادة المصادقة ويعود ذلك إلى ما تتطلبه هذه التجارة الإلكترونية من سرعة لتقليص الإجراءات والشكليات التي قد تعرقل تطورات هذا النشاط.

بالرغم من أن ركن الأهلية هو ركن بالغ الأهمية لكن يبقى في ميدان المعلوماتية الركن الذي لا يشغل بال التجار خلافا إلى ذلك فإنّ الدفع الفوري لثمن البضائع المبيعة أو الخدمات هو الذي يهم التجار، لهذه الغاية فإنه من النادر أن نجد نزاعات في خصوص مسائل الأهلية على مستوى العقود الإلكترونية[156].

ثانيا: صعوبة التحقق من وجود إرادة التعاقد

يمكن من خلال شبكات الإتصال التلاعب بالرسائل الإلكترونية المرسلة عبرها، كأن يقوم شخص غير مخول بإرسال رسالة باسم شخص آخر أو يقوم بالتلاعب برسالة أرسلها شخص معين

---

[154]– خليفي سمير، حل النزاعات في عقود التجارة الالكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، تخصص قانون تعاون دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010، ص47.

[155]– حابت آمال، المرجع السابق، ص488.

[156]– خليفي سمير، المرجع السابق، ص.31

وتحريف ما ورد فيها من معلومات، فإذا كانت هذه الرسالة تتضمن تعبيرا عن الإرادة فكيف يمكن التحقق من نسبتها حقيقة إلى من يجب ان تنسب إليه؟

وضع القانون النموذجي (الأونسيترال)[157] قواعد معينة تنظم العلاقة بين منشئ الرسالة الإلكترونية التي تتضمن التعبير عن الإرادة وبين متلقيها المرسل إليه فالرسالة الإلكترونية لا تعد صادرة عن المنشئ في الحالة التي يصدرها بنفسه فقط، وإنما تعد هذه الرسالة صادرة عنه أيضا إذا أرسلت من شخص له صلاحية التصرف نيابة عن المنشئ فيما يتعلق بالرسالة الإلكترونية وكذلك إذا كانت قد صدرت من نظام معلومات مؤتمت ومبرمج للعمل تلقائيا من قبل المنشئ أو نيابة عنه.

أما المرسل إليه فأنه من جانبه يستطيع الإعتماد على الرسالة ويتصرف على أساس أنها صدرت فعلا من المرسل إليه في حالات معينة تتمثل في:

- إذا كان هناك إجراء متفق عليه مسبقا بين الطرفين المنشئ والمرسل إليه للتأكد من أن الرسالة صدرت من المنشئ كاستخدام رموز معينة وطبق المرسل إليه هذا الإجراء تطبيقا سليما.
- إذا كان منشئ الرسالة يستخدم طريقة معينة لإثبات أن الرسالة صادرة عنه فعلا كأن يستخدم توقيعا الكترونيا معينا، فأرسلت الرسالة موثقة بهذا التوقيع من قبل شخص تمكن بحكم علاقته بالمنشئ أو بوكيل المنشئ من الوصول إلى الطريقة التي يستخدمها المنشئ لإثبات أن الرسالة الإلكترونية صادرة عنه[158].

يلاحظ في هذه الحالة أن القانون النموذجي يحمل المنشئ تبعة إهماله فيعد الرسالة منسوبة إليه فلا يستطيع الطعن فيها، ذلك أنه لم يحافظ على الوسيلة التي يعتمدها لإثبات نسبة الرسائل إليه مما مكن الغير من الاستيلاء عليها.

ثالثا: صعوبة إثبات العقد

أثارت الإستعانة بوسائل الإتصال الحديثة مشكلة التعبير عن الإرادة ومدى مصداقية الإيجاب والقبول المتبادل وإثباته إذ نجد أن أهم ميزة في هذه البيئة الغياب المادي المحسوس لأطراف التعاقد

---

[157]– قانون الأنسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، مع دليل التشريع، 1996.

[158]– مصطفى موسي العجارمة، التنظيم القانوني للتعاقد عبر شبكة الأنترنيت، ط.2، دار الكتاب القانونية، القاهرة، 2010، ص172.

الذين يتبادلون إرادتهم عبر واقع لامادي فمن خصائص العقد الإلكتروني غياب الوثيقة الورقية والذي يستتبع عدم إمكانية الطرف المكتسب للحق إثباته فالعقود عبر الشبكات قد تتم بالبريد الالكتروني والمحادثة والمواقع الإلكترونية[159].

[159]– حابت آمال، المرجع السابق، ص497.

خاتمة

خاتمة

يتضح من خلال تسليط الضوء على أهم الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة والوقوف على الجوانب النظرية والعملية المتعلقة بحوكمة التجارة الإلكترونية التي لها دور بالغ الأهمية في تحقيق التنمية في شتي الميادين وعرض حلول ناجحة وفعالة في تحقيق السياسات الرشيدة المنتهجة من قبل العديد من الدول.

يعد من أهم المواضيع المطروحة في الآونة الأخيرة على الصعيد الوطني والدولي لما له من أهمية في إرساء نظم تسيير حديث في تنظيم التجارة الإلكترونية الدولية التي أصبحت جوهر التجارة العالمية من خلال بلورة التعاملات التجارية في الفضاء المعلوماتي والإقتصاد الرقمي، لما تكتسيه من طابع تكنولوجي بإمتياز، بالتالي كان لازما من تكريس مبادئ الحوكمة التي تتمثل أساسا في مبدأ حماية الساهمين، ومبدأ الإفصاح والشفافية، ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، للولوج إلي السوق الإلكترونية وإرساء الثقة والإستقرار في المعاملات التجارية الدولية وكذا الأسواق المالية الدولية.

سعت إلى تكريس وتعزيز مقتضيات ومبادئ الحوكمة في منظومتها القانونية، خاصة تلك المتعلقة بالتجارة الإلكترونية التي أضحت حتمية للسوق الوطنية والنهوض بالاقتصاد الوطني ولكن رغم محاولة تكريس وتقنين التحديات الحوكمة في إطار تنظيم التجارة الإلكترونية إلّا أنّها تبقي محدودة لعدة تداعياتها منها العوائق التقنية مثل صعوبة عملية وصل الأنترنت وبرمجيات التجارة الإلكترونية مع بعض التطبيقات وقواعد البيانات المستخدمة حاليا، والعوائق غير التقنية التي تشمل عائق الكلفة والتسويق وعائق إنعدام الثقة.

لهذه الأسباب ومن أجلها سعينا من خلال هذه الدراسة إلى تقديم بعض التوصيات والإقتراحات التي نراها التي نراها مناسبة لسد الثغرات والإشكالات التي تقيد من حكامة التجارة الإلكترونية.

- ضرورة وضع إطار قانوني دولي يؤطر وينظم التجارة الإلكترونية الدولية لأخلقة الممارسات التجارية الدولية.

- ضـرورة وضـع أنظمة معلوماتية فعالية لرصـد كل الممارسـات التجارية الغير النزيهة ومنع القرصنة الإلكترونية.
- محاولة الإسـتفادة من التجارب الرائدة لتطبيق مبادئ الحوكمة، مع توفير بيئة مناسـبة لتكريس الدمقراطية والشفافية والمحاسبة والمسائلة.
- ضـرورة إشـتراك المواطن والإعلام في بناء السـياسـات والمبادرات التي تخص مشـاريع تهدف لمكافحة الفساد، ويجب إعادة النظر في تنظيم الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع والمصادر باللغة العربية

I. القرآن الكريم

أ. سورة الإسراء

II. الكتب

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشرات، درا الشروق، القاهرة، 2003.

2. أبو العصا نرمين، حوكمة الشركات سبيل للتقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر، 2007.

3. الرحيلي، سالمة، "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات حالة السعودية"، المؤتمر العربي الأول حول –التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2006.

4. إيمان عبد المحسن زكي، الحوكمة الإلكترونية، مدخل إداري متكامل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009.

5. جون سوليفان وآخرون، حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرون، ترجمة سمير كريم، إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2003.

6. حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، ط.1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

7. حسن، صالح، "تحليل وادارة المخاطر المصرفية الإلكترونية"، ط.1، دار الكتاب الحديث القاهرة، 2010.

8. حماد طارق عبد العال، "حوكمة الشركات"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية للطباع والنشر، الإسكندرية، 2005.

9. حماد طارق عبد العال، إدارة المخاطر أفراد – إدارات – شركات، بنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.

10. حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب)، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية والتوزيع، الإسكندرية، 2009.

11. حمودي محمد ناصر، العقد الإلكتروني المبرم عبر الإنترنيت، ط.2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

12. زكي إيمان عبد المحسن، الحوكمة الإلكترونية، مدخل إداري متكامل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009.

13. سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق، "التجارة الإلكترونية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

14. سناء عبد الكريم الخناق، استخدام تكنولوجيا المعلومات في تمثيل المعرفة، دار القطوف للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

15. عبير مصلح، عزمي الشعبي، علي جرباوي، محمد أبو زايد، النزاهة والشفافية والمسائلة في مواجهة الفساد، أضواء للتصميم، فلسطين، 2013.

16. عشور عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، منظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.

17. علاء فرحان طالب، على حسين، حميدي عامر، إستراتجية محاربة الفساد (الفساد المالي والإداري)، د.ط، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

18. الكيدي زهير عبد الكريم، الحكمانية قضايا وتطبيقات، ط.1، المنظمة العربية للنشر والتوزيع، لبنان، 2003.

19. محسن أحمد الخضري، حوكمة الشركات، ط.1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005.

20. محمد إبراهيم الدسوقي علي، الفساد الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015.

21. محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، ورقة بحثية، بنك الإستثمار القومي، يونيه، القاهرة، 2007.

22. محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة لنظم تطبيقها في مصر، بنك الإستثمار القومي، القاهرة، 2007.

23. محمد فواز المطالقة، الوجيز في عقود التجارة الإلكترونية، ط.3، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

24. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، ط.2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

25. محمد مضفي الكساسبة، "تسويق المعلومات"، ط.1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

26. محمد نور صالح الجداية، سناء جودت خلف، "التجارة الالكترونية"، ط.1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

27. محمود الفدوة، الحوكمة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، ط1، عمان، جمعية المحاسبين القانونيين، المؤتمر العلمي المهني الخامس، الأردن، 2003.

28. مصطفى موسي العجارمة، التنظيم القانوني للتعاقد عبر شبكة الأنترنيت، ط.2، دار الكتاب القانونية، القاهرة، 2010.

29. مصطفى يوسف كافي، التجارة الإلكترونية، رسلان للنشر والتوزيع، دمشق، 2010.

30. مصلح عبير، النزاهة والشفافية والمسائلة في مواجهة الفساد، ط.3، دار أمان، فلسطين، 2013.

31. مومني إسماعيل، عويسي أمين، حوكمة الوقف وعلاقتها بتطوير المؤسسات الوقفية (دراسة تطبيقية وفق منهج النظم الخبيرة)، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 2018.

32. نزين أبو العطا، حوكمة الشركات، سبل التقدم مع إلغاء العضو على التجربة المصرية، إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارية الأمريكية، واشنطن، 2003.

33. نصر علي، عبد الوهاب، وشحاته السيد شحاته مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، الإسكندرية، 2007.

III. الأطروحات والمذكرات الجامعية

أ. أطروحات الدكتوراه

1. إبرداشة فريد، الحكم الراشد في الجزائر في ظل الأحزاب والتعددية الحزبية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص التنظيم السياسي والاداري كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2004.

2. عبداوي هناء، المساهمة في تحديد دور تكنلوجيا المعلومات والإتصال في إكتساب المؤسسة ميزة تنافسية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

3. قبيل نبيل، "إمكانية تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من خلال تفعيل الحوكمة كآلية للحدّ من الفساد المالي والاداري"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2018.

4. مالكي توفيق، الجوانب القانونية للحكم الراشد ومكافحة الفساد، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لونيسي، بليدة، 2017.

ب. المذكرات الجامعية

ب.1. مذكرات الماجستير

1. أفطوش براهيم، المسؤولية السياسية للحوكمة في إطار التعديل الدستوري ل 15 نوفمبر 2008، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، تخصص قانون تحولات الدولة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012.

2. العقاد نور، الفساد الإداري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، تخصص إدارة الأعمال، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2013.

3. براهمة كنزة، دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات (دراسة حالة مؤسسة الخروب ولاية قسنطينة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2014،

4. بن الدين فتيحة، دور الهيئات الدولية في إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وإقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بولعي، الشلف، 2012.

5. تكليت زوينة، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2011.

6. تبري أرزقي، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وسياسة الحوكمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص الهيئات العمومية والحوكمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013، ص50.

7. جلاب محمد، حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم التجارية والاقتصادية والتسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010.

8. خليفي سمير، حل النزاعات في عقود التجارة الالكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، تخصص قانون تعاون دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010.

9. دوبابي نظيرة، الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص142.

10. طلحة أحمد، أثر تطبيق الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 2012.

11. عثمان فوزية، دور الحكم الراشد في ترقية حقوق الإنسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص القانون العام، كلية الحقوق، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.

12. نرمين نبيل أبو العطا، حوكمة الشركات والتمويل مع التطبيق على سوق المال بمصر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

13. وعد جميل الرواشدة، الحاكمية المؤسسية وأثرها في استقلالية مدقق الحسابات وأتعاب التدقيق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، تخصص القانون، جامعة الزرقاء، الأردن، 2014.

ب.2. مذكرات الماستر

1. إقمراو جمال، معتوق فارج، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وقواعد الحوكمة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم، تخصص قانون الأعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2020.

2. تواتي صارة، طوشان بديعة، حوكمة الشركات آلية لتعزيز منظومة النزاهة والشفافية لمحاربة الفساد المالي والإداري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم، تخصص قانون خاص، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2019.

3. خواصة شهرزاد، نظام حوكمة الشركات في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم، كلية العلوم التجارية والاقتصادية والتسيير، جامعة بن باديس، مستغانم، 2016.

4. محمد سعدي، متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.

5. مخلوف فضيلة، حوكمة الشركات في مواجهة الفساد الإداري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم، تخصص إدارة الأعمال وإقتصاد المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015.

6. وشاني شهناز، الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الادارة المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم، تخصص سياسة عامة وادارة محلية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

7. ولطاس دنيا، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح والقوائم المالية دراسة حالة بنك (BADR) عين فكرون، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013.

IV. المقالات والمداخلات

أ. المقالات

1. أقاري سالم، عبدو الناصر حمزة، حوكمة مناخ التجارة الالكترونية، (دراسة في عوائق وآليات)، **مجلة مدارات السياسية**، المجلد 3 العدد 4، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاسي رباح، ورقلة، 2019، ص.ص.29-48.

2. بن حسين سليمة، "الحوكمة دراسة في المفهوم، كلية العلوم القانونية والسياسية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 10، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2015، ص.ص.180-221.

3. تيسير زاهر، غدوان علي، "الحوكمة المؤسساتية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في المصاريف (دراسة لآراء عينة من موظفي المصارف الخاصة في سوريا)"، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، العدد 4، كلية الإقتصاد والقانونية، جامعة تشرين، سوريا، 2014، ص.ص.53-74.

4. حسن أبو حموده، "الفساد ومنعكساته الإقتصادية والإجتماعية"، **مجلة العلوم الإقتصادية**، العدد 01، كلية الحقوق، جامعة دمشق، سوريا، 2012، ص.ص.122-145.

5. دودين أحمد يوسف، "أهمية الحوكمة المؤسسية في تعزيز الرقابة ومكافحة الفساد دراسة حالة شركة مصفاة -البترول الأردنية"، **المجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية**، المجلد 3، كجامعة الرزقاء الأهلية، الأردن، 2005، ص.ص.21-37.

6. ربحي مصطفى عليان، "البريد الإلكتروني"، **مجلة الأمن والحياة**، العدد 234، السنة الحادية والعشرون، جانفي-فيفري 2002، ص.ص.93-120.

7. عدمان مريزق، لونيس حسينة، "الحوكمة الالكترونية مدخل لتنمية الإدارة العمومية في الجزائر"، **مجلة الإقتصاد والتنمية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2018، ص.ص.137-149.

8. فرج شعبان، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق الحكومي"، **مجلة المعارف**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2011، ص.ص125-140.

9. فضيل خان، شعيب محمد توفيق، "الفساد الإداري والمالي مفهوم والاسباب والاثار وسبل العلاج"، **مجلة الحقوق والحريات**، العدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص.ص.393-407.

10. فلاح بن فرج السبعي، "أثر تطبيق الشفافية في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات السعودية"، **المجلة العربية للإدارة**، مجلد 37، العدد 1، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015، ص.ص.143-186.

11. لحبيب نبيلة، "نحو تفعيل دور المجتمع المدني في إرساء الحكم الراشد في الجزائر في ضوء الإصلاحات السياسية 2011-2016"، **مجلة الحقوق والحريات**، العدد 6، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص.ص.106-273.

12. محمد البشير بن عمر، عبد الغني ددان، "حوكمة المؤسسات ودورها في تعيين أداء المؤسسة"، **مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية**، المجلد 1، العدد 7، كلية الاقتصاد، جامعه حمه لخضر، الوادي، 2014، ص.ص.183-212.

13. محمد بن محمد أحمد الحربي، درجة الالتزام بممارسة الشفافية الادارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود، **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، المجلد 1، العدد 6، جامعة الملك سعود، سعودية، 2012، ص.ص.24-39.

14. محمد لمين علون، "مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"، **مجلة نور للدراسات الإقتصادية**، مجلد 05، عدد 08، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة علي لونيس، البليدة، 2019، ص.ص.155-180.

15. محمد، أمال إبراهيم، "دور المراجعة الداخلية في دعم فعالية حوكمة الشركات"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، العدد 2، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2005، ص.ص.30-42.

16. مريم خالص، "الحكومة الإلكترونية"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، بحث منشور، العدد الخاص، بمؤتمر الكلية، بغداد، 2013، ص.ص.439-460.

ب. المداخلات

1. إحسان بن صالح المعتال، مدى إلتزام شركات المساهمة السعودية في الإفصاح عن بعض المتطلبات لائحة حوكمة الشركات، ورقة مقدمة لندوة السوق المالية السعودية، نظرة مستقبلية، جامعة الملك خالد، السعودية، 2007، ص2.

2. الغني عبد، تلي سعيدة، فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، أعمال الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآليات للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، المنعقد يومي 6-7 ماي 2012.

3. بلعادي عمار، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، أعمال الملتقى الدولي حول: الحوكمة المحاسبية (رهانات، آفاق)، كلية الإقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، يومي 7و8 ديسمبر 2010، ص.ص7.

4. سعدان آسيا، شعبلية سعاد، "ميكانيزمات الحد من الفساد الإداري والمالي (حوكمة الشركات)"، **مداخلة ألقيت في إطار أعمال الملتقى الوطني حول الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية**، كلية العلوم السياسية الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، المنعقد يومي 24-25 أفريل 2018.

5. مزريق عاشور، معمري صورية، "حوكمة الشركات بين المفهوم الإداري وإمكانية التجسيد الفعلي"، **أعمال الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

V. النصوص القانونية

1- النصوص القانونية الوطنية

أ- النصوص التشريعية:

1. القانون رقم 05-10، المؤرخ في 20 جوان 2005، المعدل والمتمم للأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني، ج.ر.ج.ج عدد 44، صادر في 20 جوان 2005.

2. قانون رقم 15-04 يتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، مؤرخ في 2015/02/01، ج ر ج ج، عدد 06 صادر في 2015/02/10.

3. قانون رقم 06-06 مؤرخ في 20 فيفري 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدنية، ج.ر.ج.ج عدد 15 مؤرخ في 12 مارس 2006.

4. قانون رقم 06-01 مؤرخ في 20 فيفري سنة 2006، المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج.ر.ج.ج، عدد 14 صادر في 08 مارس 2006، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 10-05، المؤرخ في 26 أوت 2010 ج.ر.ج.ج، عدد 50، صادر في 01 سبتمبر 2010، معدل ومتمم بموجب القانون رقم 15-10، المؤرخ في 02 اوت 2011، ج.ر.ج.ج، عدد 44، الصادر في 10 أوت 2011.

5. قانون 06-06، مؤرخ في 20 فبراير سنة 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة ج.ر، عدد 15، صادر بتاريخ 12 مارس سنة 2006

6. قانون 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج.ر.ج.ج عدد 14، صادر في 08 مارس 2006، المعدل ومتمم بالقانون رقم 22-08 مؤرخ في 05 ماي 2022 يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، ج.ر.ج.ج عدد 32، صادر في 14 ماي 2022.

7. قانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بالبلدية ج.ر.ج.ج، عدد 37 صادر في 03 جوان 2011.

8. قانون رقم 15-03 المتضمن الموافقة على الأمر رقم 11-03 مؤرخ في 26 أوت 2003، يتعلق بالنقد والقرض، ج.ر.ج.ج عدد 52، صادر في 27 أوت 2003.

9. قانون رقم 18-05، مؤرخ في 10 ماي 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج.ر.ج.ج عدد 28، صادر في 16 ماي 2018.

10. قانون رقم 16-07 مؤرخ في 21 فيفري 2012، يتعلق بالولاية، ج.ر.ج.ج، عدد 12، صادر في 29 فيفري 2012.

ب- النصوص التنظيمية

1. مرسوم رقم 88-181 مؤرخ في 4 جويلية 1988، ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن، ج.ر.ج.ج، عدد 27، صادر في 06 جويلية 1988.

VI. النصوص القانونية الاجنبية

1. قانون الأنسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، مع دليل التشريع، 1996.

VII. المراجع الإلكترونية

1. إبتهال أبو سلعوم، معوقات التجارة الإلكترونية، المتوفر على الموقع: https//www.hayatoky.com، تم الإطلاع عليه يوم 19 مارس 2022، على الساعة 01:00.

2. بالنسبة لتعريفات EDI وhttp وHTML وVRML، المتوفر على الموقع: http//AR.WIKIPIDIA.ORG/WIKI، تم الإطلاع عليه يوم 27 مارس 2022، على الساعة 18:05.

3. بالنسبة لتعريفات HTML –JAVA–VRML، المتوفر على الموقع: http//AR.WIKIPIDIA.ORG/WIKI، تم الإطلاع عليهم يوم 27 مارس 2022، على الساعة 18:05.

4. تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام، المتوفر على الموقع: http//wwwtransparecy.org، تم الإطلاع عليه يوم: 25 أفريل 2022، على الساعة 22:00.

5. سرباح محمد، لعروق محمد الهادي، "تطور وتقييم الحكم الراشد، في الجزائر 2019"، المتوف على الموقع: https://www.asjp.cerst، تم الإطلاع عليه بتاريخ 01 مارس 2022، على الساعة 10:20.

6. ضمراوي بانا، جهاز الحاسوب 2021، المتوفر على الموقع: https://www.mawdoo3.com، تم الإطلاع عليه يوم: 27 مارس 2022، على الساعة 12:30.

7. عباس حميد التميمي، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، بحث متوفر على الموقع: https://www.nazaha.iq/search.web/muhasbe/2.doc، تم الإطلاع عليه يوم 7 مارس 2022، عمان، 2005.

8. عبد الله عبد العزيز، مفهوم الاستقلالية في الحوكمة، 16 مارس2015، المتوفر على الموقع: https://www.alphabeta.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ 04 مارس 2022، على الساعة 22:10.

9. محمد حسن يوسف، محددات ومعايير الحوكمة، بنك الإستثمار الدولي، يونيو 2007، مقال متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.saaid.net/doat/hasn/hawkama.doc، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 3 مارس 2022، على الساعة 10:00.

10. محمد علواني، المرجع السابق، فوائد الحوكمة الإلكترونية "ثورة تخالف المألوف"، نوفمبر 2020، المتوفر على الموقع: في الموقع: https://www.rowadalaamal.com، تم الإطلاع عليه بتاريخ 13 مارس 2022، على الساعة 00:20.

11. محمد علواني، فوائد الحوكمة الإلكترونية "ثورة تخالف المالوف"، نوفمبر 2020، المتوفر على الموقع: https://www.rowadalaamal.com، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 13 مارس 2022، على الساعة 24:00.

12. مركز المشروعات الدولية، مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، CIPE، القاهرة، 2004، المتوفرة على الموقع: www.cipe.com، تم الإطلاع عليها يوم: 3 مارس 2022، ص10.

13. مروة شبل وخالد بطي، مزايا التجارة الإلكترونية وعيوبها، 2016، المتوفر على الموقع: https://www.balagh.com/article، تم الإطلاع عليه يوم 27 مارس 2022، على الساعة 21:00.

14. معمر حبيب، تعريف الأكسترانت، منتدى ستار تايمز، المتوفر على الموقع: https://www.startimes.com/?t=4145146، تم الإطلاع عليه يوم 27 مارس 2022، على الساعة 20:00.

15.زينة عبد الخالق عبد الله، الحوكمة الإلكترونية (مصطلحات ومفاهيم)، ماي 2015، المتوفر على الموقع: https://egovernancezina.wordpress.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13 مارس 2022، على الساعة 14:00.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

I. Ouvrages

1. E.gouvernance les relations Etat-citoyens a l'heure du numérique panorama, enjeux et perspectives en Afrique, publication performances Management Consulting (PMC) Avril 2009.

2. LAKHLEF Brahim, La bonne governance, Dar EL Khaldoune, Alger, 2006.

3. Sarbanes, P, Oxley, M, "Sarbanes Oxley Act of 2002, A44, «*Congress, Washington », DC.*

II. Thèses de doctorat

1. CIPE, OECD principles of corporat Governance, Paris, 2004, (www.cip.com), Date de cansultation, 15/02/2022.

2. Cissi Brahima, élaboration d'une stratégie d'appui au développement de la gouvernance électronique au Burkina fasso, 2002, www.ntic. consulté, le 07/03/2022.

3. John, K, Kedia, S, (2003), « Design of corporate governance, Rôle of ownership Structur », *Takeover, and Bank Debit*, available at : www.Icf.som.vale.edu/pdf

4. Plan directeur de la gouvernance électronique, www.fonction- publique, Lu, consulté le 07/03/2022, 11:30.

الفهرس

الفهرس

شكر وتقدير

الإهداء

قائمة المختصرات

مقدمة **1**

الفصل الأول: الحوكمة كنمط جديد في إطار التجارة الإلكترونية **5**

المبحث الأول: الإطار العام لحوكمة التجارة الإلكترونية 7

المطب الأول: مفهوم حوكمة التجارة الإلكترونية 7

الفرع الأول: المقصود بالحوكمة الرشيدة في إطار التجارة الإلكترونية 8

أولا: التعريفات التي قدمتها المؤسسات الدولية 10

ثانيا: التعريفات الأكاديمية 11

الفرع الثاني: تعريف الحوكمة التجارة الإلكترونية 12

أولا: تعريف الحوكمة وفقا للبنك الدولي (B.M) 12

ثانيا: تعريف الحوكمة وفقا لصندوق النقد الدولي (F.M.I) 13

ثالثا: تعريف الحوكمة وفقا لمنظمة التنمية والتعاون الإقتصادي (O.E.C.D) 13

رابعا: تعريف الحوكمة وفقا لبنك التنمية الإفريقي (A.D.B) 13

خامسا: تعريف الحوكمة وفقا للمعهد الدولي للعلوم الإدارية (IAS) 13

الفرع الثالث: أبعاد حوكمة التجارة الإلكترونية 15

أولا: البعد السياسي 15

ثانيا: البعد الإداري 16

ثالثا: البعد الاقتصادي والإجتماعي 16

الفرع الرابع: أهمية حوكمة التجارة الإكترونية 18

أولا: أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين 18

ثانيا: أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات 19

المطلب الثاني: مبادئ وخصائص حوكمة التجارة الإلكترونية 20

الفرع الأول: مبادئ حوكمة التجارة الإلكترونية 20

أولا: مبدأ ضمان وجود أساس فعال للحوكمة الإلكترونية 20
ثانيا: مبدأ حماية المساهمين 21
ثالثا: مبدأ مشاركة أصحاب المصالح 22
رابعا: مبدأ الإفصاح والشفافية..... 23
خامسا: مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة..... 24
الفرع الثاني: خصائص حوكمة التجارة الإلكترونية 26
أولا: الإنضباط..... 26
ثانيا: الإستقلالية 26
ثانيا: الشفافية..... 27
ثالثا: المسائلة..... 28
رابعا: العدالة..... 28
خامسا: المسؤولية 29
سادسا: المسؤولية الإجتماعية..... 30
المبحث الثاني: آليات حوكمة التجارة الإلكترونية 31
المطلب الأول: الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة التجارة الإلكترونية 31
الفرع الأول: الآليات الداخلية لحوكمة التجارة الإلكترونية 31
أولا: مجلس الإدارة 31
ثانيا: التدقيق الداخلي 32
ثالثا: الجمعية العامة 32
رابعا: لجنة المراجعة 32
الفرع الثاني: الآليات الخارجية لحوكمة التجارة الإلكترونية 35
أولا: منافسة سوق المنتجات وسوق العمل الإداري 35
ثانيا: الإندماجات والإكتساب..... 35
ثالثا: التدقيق الخارجي..... 36
رابعا: التشريعات والقوانين 36

المطلب الثاني: آليات تجسد حوكمة التجارة الإلكترونية 36
الفرع الأول: الآليات السياسية والقانونية لحوكمة التجارة الإلكترونية 37
الفرع الثاني: الآليات الإدارية المجتمعية لحوكمة التجارة الالكترونية 38
الفصل الثاني: حدود تكريس مقتضيات الحوكمة في ظل التجارة الإلكترونية..... 39
المبحث الأول: تعزيز تكريس مبادئ الحوكمة في ظل التجارة الإلكترونية 41
المطلب الأول: متطلبات حوكمة التجارة الإلكترونية 41
الفرع الأول: المتطلبات الأساسية للتجارة الإلكترونية 42
أولا: جهاز الحاسوب 42
ثانيا: شبكة الإتصال 43
ثالثا: المواقع الإلكترونية 44
رابعا: برمجيات خاصة بالتجارة الإلكترونية 46
الفرع الثاني: المتطلبات الجزئية الحوكمة الإلكترونية 46
أولا: تحقيق التفاعل بين الأطراف 46
ثانيا: الإهتمام بالجانب البشري..... 48
ثالثا: تأهيل الإطار القانوني 49
الفرع الثالث: متطلبات المعاملات التجارية عن طريق الاتصال الإلكتروني..... 49
أولا: الأطراف الخاضعين لأحكام القانون رقم 18-05 49
ثانيا: المعاملات التجارية الإلكترونية الممنوعة في ظل القانون رقم 18-05 50
المطلب الثاني: إيجابيات حوكمة التجارة الإلكترونية 51
الفرع الأول: مزايا حوكمة التجارة الإلكترونية..... 51
أولا: بالنسبة للأفراد..... 51
ثانيا: بالنسبة للمؤسسات..... 53
ثالثا: بالنسبة للإقتصاد الوطني 54
الفرع الثاني: أهم فوائد حوكمة التجارة الإلكترونية 55
أولا: السرعة وتقليل التكاليف..... 55

ثانيا: الشفافية وتعزيز التواصل..... 56
ثالثا: بناء الثقة والكفاءة التشغيلية 56
رابعا: المساءلة وتقليل الفساد 57
المبحث الثاني: محدودية تكريس مقتضيات الحوكمة في ظل التجارة الإلكترونية..... 59
المطلب الأول: تفشي ضاهرة الفساد..... 60
الفرع الأول: الفساد المالي 60
أولا: أسباب الفساد المالي..... 61
ثانيا: مظاهر الفساد المالي 62
الفرع الثاني: الفساد الإداري..... 63
أولا: أسباب الفساد الاداري 64
ثانيا: مظاهر الفساد الإداري 66
المطلب الثاني: المشكلات والصعوبات الواردة على مقتضيات الحوكمة في ظل التجارة الإلكترونية
..... 67
الفرع الأول: العوائق التقنية والغير تقنية 68
أولا: العوائق التقنية..... 69
ثانيا: العوائق غير التقنية..... 69
الفرع الثاني: صعوبات تطبيق قانون الإرادة على عقود التجارة الالكترونية..... 70
أولا: صعوبة تحديد هوية الأطراف المتعاقدة 70
ثانيا: صعوبة التحقق من وجود إرادة التعاقد 71
ثالثا: صعوبة إثبات العقد..... 72
خاتمة 74
قائمة المراجع 77
الفهرس 91

الحوكمة في ظل التجارة الإلكترونية

ملخص

نظرا للأهمية المتزايدة لمنظومة الحوكمة في ظل التجارة الإلكترونية فقد حرصت العديد من المنظمات الدولية على إصدار مجموعة من المبادئ، والأبعاد، والمعايير لحوكمة التجارة الإلكترونية تمثل مرجعية قابلة للتطبيق من قبل صانعي السياسات ومتخذي القرارات لمعظم دول العالم خاصة الدول النامية فمحور هذه المبادئ المتعلقة بقواعد الحوكمة، يتمثل في تطبيق النظم والأساليب الإدارية والرقابية وتنظيم الأداء والحرص على والشفافية ونزاهة المعاملات التجارية الدولية، وذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات وضمان تحقيق الأهداف بشكل قانوني.

حظيت قضية الحوكمة بإهتمام متزايد بسبب تداخل الإقتصاد العربي والإقتصاد العالمي، خاصة أنها تحقق العديد من المزايا والآثار الإيجابية من أهمها دعم المركز التنافسي في السوق العالمية وتحقيق درجة عالية من النزاهة، وجذب الإستثمارات ودفع عجلة التنمية وزيادة النمو الإقتصادي الدولي.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، التجارة الإلكترونية، الإنترنت، الرقابة، الشفافية والإفصاح.

Résume

Compte tenu de l'importance croissante du système de gouvernance à la lumière du commerce électronique, de nombreuses organisations internationales ont tenu à publier un ensemble de principes, de dimensions et de normes pour la gouvernance du commerce électronique qui représentent une référence viable pour les décideurs politiques et pour la plupart des décideurs pays du monde, en particulier les pays en développement. L'accent de ces principes est lié aux règles de gouvernance, Il est représenté dans l'application des systèmes et méthodes d'administration et de surveillance, la régulation des performances et le souci de la transparence et de l'intégrité des transactions commerciales internationales afin de remplir les obligations et les engagements et de garantir que les objectifs sont légalement atteints.

La question de la gouvernance a reçu une attention croissante en raison du chevauchement de l'économie arabe et de l'économie mondiale, d'autant plus qu'elle présente de nombreux avantages et effets positifs, dont le plus important est le soutien de la position concurrentielle sur le marché mondial, atteindre un degré élevé d'intégrité, attirer des investissements, faire progresser le développement et accroître la croissance économique internationale.

Mots clés : gouvernance, commerce électronique, Internet, contrôle, transparence et divulgation.